

القضاء

صحيفة الكترونية شهرية متخصصة
السنة الرابعة / العدد (٣٩) كانون الثاني ٢٠١٩

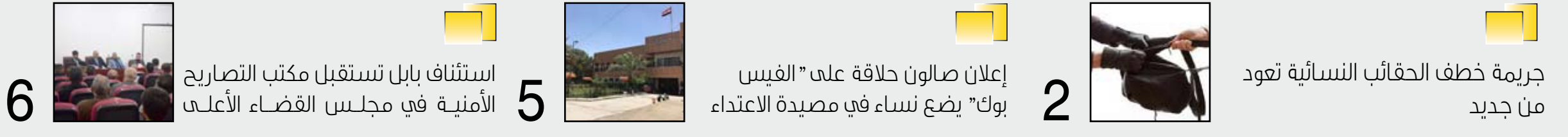
AL Qadaa / Monthly Newspaper

تصدر عن المركز الاعلامي
لمجلس القضاء الاعلى

hjc.idep2013@gmail.com

رئيس التحرير

القاضي
فائق زيدان



6

استئناف بابل تستقبل مكتب التصاريح الأمنية في مجلس القضاء الأعلى

5

إعلان صالون حلاقة على " الفيس بوك" يضع نساء في مصيدة الاعتداء

2

جريمة خطف الحقايب النسائية تعود من جديد

الإفتتاحية

اللغة العربية والقضاء



القاضي عبد الستار بيرقدار

لقد كان للغة العربية شأنها الكبير في مسيرة الحضارات بما لها من خصائص العراقية في تكوينها، وسلامة أصولها، وغزارة مفرداتها، وانفتاحها على التطور، وهي خصائص جعلتها تتشرف بنزول القرآن الكريم معجزة خالدة من الهداية والبلاغة، وقيم الحق والخير، حتى أن تواصل تطورها يفصح عن نهضة الأمة.

وتزداد أهميتها سواء كان في التعويل عليها في التربية والتعليم، أو في الإعلام، أو الفقه، أو التشريع والقضاء.. إلخ. فاللغة إذن هي الجسر الذي نعبر بواسطته إلى حضارة الأمم، وتراثها المعرفي، والثقافي، والتشريعي.

ولما كانت الأحكام القضائية عنواناً للحقيقة، ولأن اللغة هي وسيلة الإيصال والاتصال، فإن العناية باللغة في الأحكام القضائية تغدو مهمة أهمية الحقيقة نفسها، لأن الحقيقة في الأحكام يُعبر عنها باللغة، إذ تأتي الأحكام القضائية مفسرة للنصوص القانونية بمناسبة تطبيقها على الوقائع، بل إن المنطق يشكل في معظم الأحيان وسيلة إقناع واقتناع في مضمون الحكم القضائي، هذا المنطق إذا لم تكن وسيلة اللغة سليمة فإنه لن يؤدي مهمته.

إن أعمال قواعد الإقناع والافتناع هو الذي يضيف المصداقية الحقيقية إلى الأحكام القضائية، وهذه تقوم بشكل أساسي على توظيف الأسلم والأصح في صياغة الأحكام، هذه الصياغة التي تمثل الصورة التي تظهر فيها ما توصلت إليه المحكمة من قناعة، وهذه القناعة تختلف باختلاف الصياغة، فالصياغة إذن هي المعبرة عما توصلت إليه المحكمة من قناعة، وكثيراً ما تظهر حالات تكتنفها أخطاء قضائية وإجرائية لا ينبغي أن تكون جراًء فقدان هذه المعرفة، ولا يعني ذلك صدوداً من القاضي أو المشرع عن إتقان لغة ثانية بالإضافة إلى لغته الأصلية، بل العكس، هو أمرٌ مستحب ومستحسن في تأهيله، لأن من شأن ذلك اطلاعه على تجارب الآخرين واستفادته من ثقافتهم، فضلاً عن أنه يوسع الإدراك، ويقوي ملكة التحليل والمقارنة، من هنا كان إتقان اللغة العربية أهم المهارات الأساسية المطلوب توفرها في من يمارس القضاء والتشريع، ولعل لغتنا العربية من أقوى اللغات في التعبير، والإقناع ولما كانت عملية تسبب الأحكام القضائية وتعليقها تهدف وبحد كبير إلى الإقناع، فإن تحقيق هذا الهدف لا يكون إلا باستعمال مستوى اللغة وقوتها.

رئيس مجلس القضاء الأعلى في البصرة استكمالاً لخطوات النهوض بالواقع القضائي



تسيء للامن والاستقرار في المحافظة عبد الستار بيرقدار المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى ومدير عام دائرة الحراسات لسطح الأمن والتعامل مع المتظاهرين على أساس حقهم المكفول بموجب الدستور والقانون، ومحاسبة من يستغل هذا الحق لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة على حساب.

التفاصيل ص 3

المشرف القضائي لبت جبر والقاضي عبد الستار بيرقدار المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى ومدير عام دائرة الحراسات لسطح الأمن والتعامل مع المتظاهرين على أساس حقهم المكفول بموجب الدستور والقانون، ومحاسبة من يستغل هذا الحق لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة على حساب.

المشرف القضائي لبت جبر والقاضي عبد الستار بيرقدار المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى ومدير عام دائرة الحراسات لسطح الأمن والتعامل مع المتظاهرين على أساس حقهم المكفول بموجب الدستور والقانون، ومحاسبة من يستغل هذا الحق لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة على حساب.

المشرف القضائي لبت جبر والقاضي عبد الستار بيرقدار المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى ومدير عام دائرة الحراسات لسطح الأمن والتعامل مع المتظاهرين على أساس حقهم المكفول بموجب الدستور والقانون، ومحاسبة من يستغل هذا الحق لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة على حساب.

المشرف القضائي لبت جبر والقاضي عبد الستار بيرقدار المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى ومدير عام دائرة الحراسات لسطح الأمن والتعامل مع المتظاهرين على أساس حقهم المكفول بموجب الدستور والقانون، ومحاسبة من يستغل هذا الحق لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة على حساب.

المشرف القضائي لبت جبر والقاضي عبد الستار بيرقدار المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى ومدير عام دائرة الحراسات لسطح الأمن والتعامل مع المتظاهرين على أساس حقهم المكفول بموجب الدستور والقانون، ومحاسبة من يستغل هذا الحق لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة على حساب.

المشرف القضائي لبت جبر والقاضي عبد الستار بيرقدار المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى ومدير عام دائرة الحراسات لسطح الأمن والتعامل مع المتظاهرين على أساس حقهم المكفول بموجب الدستور والقانون، ومحاسبة من يستغل هذا الحق لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة على حساب.

المشرف القضائي لبت جبر والقاضي عبد الستار بيرقدار المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى ومدير عام دائرة الحراسات لسطح الأمن والتعامل مع المتظاهرين على أساس حقهم المكفول بموجب الدستور والقانون، ومحاسبة من يستغل هذا الحق لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة على حساب.

المشرف القضائي لبت جبر والقاضي عبد الستار بيرقدار المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى ومدير عام دائرة الحراسات لسطح الأمن والتعامل مع المتظاهرين على أساس حقهم المكفول بموجب الدستور والقانون، ومحاسبة من يستغل هذا الحق لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة على حساب.

بغداد تسجل أكثر من 500 متهم بترويج المخدرات خلال عام واحد

على 306 متهمين مابين تاجر مروج ومتعاطٍ خلال العام 2018 فقط، مقسمين بين 216 تاجرا ومروجا و90 متعاطيا وتمت احالة اغلبهم الى المحاكم المختصة وقد صدرت بحقهم احكام وصلت الى السجن المؤبد.

التفاصيل ص 3

على 306 متهمين مابين تاجر مروج ومتعاطٍ خلال العام 2018 فقط، مقسمين بين 216 تاجرا ومروجا و90 متعاطيا وتمت احالة اغلبهم الى المحاكم المختصة وقد صدرت بحقهم احكام وصلت الى السجن المؤبد.

على 306 متهمين مابين تاجر مروج ومتعاطٍ خلال العام 2018 فقط، مقسمين بين 216 تاجرا ومروجا و90 متعاطيا وتمت احالة اغلبهم الى المحاكم المختصة وقد صدرت بحقهم احكام وصلت الى السجن المؤبد.

على 306 متهمين مابين تاجر مروج ومتعاطٍ خلال العام 2018 فقط، مقسمين بين 216 تاجرا ومروجا و90 متعاطيا وتمت احالة اغلبهم الى المحاكم المختصة وقد صدرت بحقهم احكام وصلت الى السجن المؤبد.

على 306 متهمين مابين تاجر مروج ومتعاطٍ خلال العام 2018 فقط، مقسمين بين 216 تاجرا ومروجا و90 متعاطيا وتمت احالة اغلبهم الى المحاكم المختصة وقد صدرت بحقهم احكام وصلت الى السجن المؤبد.

على 306 متهمين مابين تاجر مروج ومتعاطٍ خلال العام 2018 فقط، مقسمين بين 216 تاجرا ومروجا و90 متعاطيا وتمت احالة اغلبهم الى المحاكم المختصة وقد صدرت بحقهم احكام وصلت الى السجن المؤبد.

على 306 متهمين مابين تاجر مروج ومتعاطٍ خلال العام 2018 فقط، مقسمين بين 216 تاجرا ومروجا و90 متعاطيا وتمت احالة اغلبهم الى المحاكم المختصة وقد صدرت بحقهم احكام وصلت الى السجن المؤبد.

على 306 متهمين مابين تاجر مروج ومتعاطٍ خلال العام 2018 فقط، مقسمين بين 216 تاجرا ومروجا و90 متعاطيا وتمت احالة اغلبهم الى المحاكم المختصة وقد صدرت بحقهم احكام وصلت الى السجن المؤبد.

على 306 متهمين مابين تاجر مروج ومتعاطٍ خلال العام 2018 فقط، مقسمين بين 216 تاجرا ومروجا و90 متعاطيا وتمت احالة اغلبهم الى المحاكم المختصة وقد صدرت بحقهم احكام وصلت الى السجن المؤبد.

عصابات الاتجار بالبشر تبيع الفتيات في الفيسبوك

بأفضية تخص امرأة في بغداد عرضت فتاة إثيوبية الجنسية للبيع بعد ان جلبتها من دولة لبنان لتعمل خادمة معها في المنزل، وبعد مرور 6 أشهر تم عرضها للبيع عن طريق (الفيس بوك) بمبلغ 4 الاف دولار لكن مكتب الاتجار بالبشر - الرصافة ألقى القبض عليها بعد عملية أمنية وتم تصديق أقوال المتهمه من قبل محاكم التحقيق.

التفاصيل ص 2

بأفضية تخص امرأة في بغداد عرضت فتاة إثيوبية الجنسية للبيع بعد ان جلبتها من دولة لبنان لتعمل خادمة معها في المنزل، وبعد مرور 6 أشهر تم عرضها للبيع عن طريق (الفيس بوك) بمبلغ 4 الاف دولار لكن مكتب الاتجار بالبشر - الرصافة ألقى القبض عليها بعد عملية أمنية وتم تصديق أقوال المتهمه من قبل محاكم التحقيق.

بأفضية تخص امرأة في بغداد عرضت فتاة إثيوبية الجنسية للبيع بعد ان جلبتها من دولة لبنان لتعمل خادمة معها في المنزل، وبعد مرور 6 أشهر تم عرضها للبيع عن طريق (الفيس بوك) بمبلغ 4 الاف دولار لكن مكتب الاتجار بالبشر - الرصافة ألقى القبض عليها بعد عملية أمنية وتم تصديق أقوال المتهمه من قبل محاكم التحقيق.

بأفضية تخص امرأة في بغداد عرضت فتاة إثيوبية الجنسية للبيع بعد ان جلبتها من دولة لبنان لتعمل خادمة معها في المنزل، وبعد مرور 6 أشهر تم عرضها للبيع عن طريق (الفيس بوك) بمبلغ 4 الاف دولار لكن مكتب الاتجار بالبشر - الرصافة ألقى القبض عليها بعد عملية أمنية وتم تصديق أقوال المتهمه من قبل محاكم التحقيق.

بأفضية تخص امرأة في بغداد عرضت فتاة إثيوبية الجنسية للبيع بعد ان جلبتها من دولة لبنان لتعمل خادمة معها في المنزل، وبعد مرور 6 أشهر تم عرضها للبيع عن طريق (الفيس بوك) بمبلغ 4 الاف دولار لكن مكتب الاتجار بالبشر - الرصافة ألقى القبض عليها بعد عملية أمنية وتم تصديق أقوال المتهمه من قبل محاكم التحقيق.

بأفضية تخص امرأة في بغداد عرضت فتاة إثيوبية الجنسية للبيع بعد ان جلبتها من دولة لبنان لتعمل خادمة معها في المنزل، وبعد مرور 6 أشهر تم عرضها للبيع عن طريق (الفيس بوك) بمبلغ 4 الاف دولار لكن مكتب الاتجار بالبشر - الرصافة ألقى القبض عليها بعد عملية أمنية وتم تصديق أقوال المتهمه من قبل محاكم التحقيق.

بأفضية تخص امرأة في بغداد عرضت فتاة إثيوبية الجنسية للبيع بعد ان جلبتها من دولة لبنان لتعمل خادمة معها في المنزل، وبعد مرور 6 أشهر تم عرضها للبيع عن طريق (الفيس بوك) بمبلغ 4 الاف دولار لكن مكتب الاتجار بالبشر - الرصافة ألقى القبض عليها بعد عملية أمنية وتم تصديق أقوال المتهمه من قبل محاكم التحقيق.

بأفضية تخص امرأة في بغداد عرضت فتاة إثيوبية الجنسية للبيع بعد ان جلبتها من دولة لبنان لتعمل خادمة معها في المنزل، وبعد مرور 6 أشهر تم عرضها للبيع عن طريق (الفيس بوك) بمبلغ 4 الاف دولار لكن مكتب الاتجار بالبشر - الرصافة ألقى القبض عليها بعد عملية أمنية وتم تصديق أقوال المتهمه من قبل محاكم التحقيق.

بأفضية تخص امرأة في بغداد عرضت فتاة إثيوبية الجنسية للبيع بعد ان جلبتها من دولة لبنان لتعمل خادمة معها في المنزل، وبعد مرور 6 أشهر تم عرضها للبيع عن طريق (الفيس بوك) بمبلغ 4 الاف دولار لكن مكتب الاتجار بالبشر - الرصافة ألقى القبض عليها بعد عملية أمنية وتم تصديق أقوال المتهمه من قبل محاكم التحقيق.

بأفضية تخص امرأة في بغداد عرضت فتاة إثيوبية الجنسية للبيع بعد ان جلبتها من دولة لبنان لتعمل خادمة معها في المنزل، وبعد مرور 6 أشهر تم عرضها للبيع عن طريق (الفيس بوك) بمبلغ 4 الاف دولار لكن مكتب الاتجار بالبشر - الرصافة ألقى القبض عليها بعد عملية أمنية وتم تصديق أقوال المتهمه من قبل محاكم التحقيق.

محكمة الدورة تشهد إقبالا كبيرا بعد عام على افتتاحها

الدورة هو خدمة المواطنين وتطبيق القوانين وتفعيل دور القانون والتوسع في الخدمات وتقليل الجهد والتكاليف على المواطنين. وأضاف دنان في حديث إلى القضاء أن الإقبال على المحكمة كبير جدا على الرغم من حداثة افتتاحها حتى ان اروة المحكمة لا تكفي لوجودهم أحيانا مع أنه تم تنظيم قاعات

التفاصيل ص 6

الدورة هو خدمة المواطنين وتطبيق القوانين وتفعيل دور القانون والتوسع في الخدمات وتقليل الجهد والتكاليف على المواطنين. وأضاف دنان في حديث إلى القضاء أن الإقبال على المحكمة كبير جدا على الرغم من حداثة افتتاحها حتى ان اروة المحكمة لا تكفي لوجودهم أحيانا مع أنه تم تنظيم قاعات

الدورة هو خدمة المواطنين وتطبيق القوانين وتفعيل دور القانون والتوسع في الخدمات وتقليل الجهد والتكاليف على المواطنين. وأضاف دنان في حديث إلى القضاء أن الإقبال على المحكمة كبير جدا على الرغم من حداثة افتتاحها حتى ان اروة المحكمة لا تكفي لوجودهم أحيانا مع أنه تم تنظيم قاعات

الدورة هو خدمة المواطنين وتطبيق القوانين وتفعيل دور القانون والتوسع في الخدمات وتقليل الجهد والتكاليف على المواطنين. وأضاف دنان في حديث إلى القضاء أن الإقبال على المحكمة كبير جدا على الرغم من حداثة افتتاحها حتى ان اروة المحكمة لا تكفي لوجودهم أحيانا مع أنه تم تنظيم قاعات

الدورة هو خدمة المواطنين وتطبيق القوانين وتفعيل دور القانون والتوسع في الخدمات وتقليل الجهد والتكاليف على المواطنين. وأضاف دنان في حديث إلى القضاء أن الإقبال على المحكمة كبير جدا على الرغم من حداثة افتتاحها حتى ان اروة المحكمة لا تكفي لوجودهم أحيانا مع أنه تم تنظيم قاعات

الدورة هو خدمة المواطنين وتطبيق القوانين وتفعيل دور القانون والتوسع في الخدمات وتقليل الجهد والتكاليف على المواطنين. وأضاف دنان في حديث إلى القضاء أن الإقبال على المحكمة كبير جدا على الرغم من حداثة افتتاحها حتى ان اروة المحكمة لا تكفي لوجودهم أحيانا مع أنه تم تنظيم قاعات

الدورة هو خدمة المواطنين وتطبيق القوانين وتفعيل دور القانون والتوسع في الخدمات وتقليل الجهد والتكاليف على المواطنين. وأضاف دنان في حديث إلى القضاء أن الإقبال على المحكمة كبير جدا على الرغم من حداثة افتتاحها حتى ان اروة المحكمة لا تكفي لوجودهم أحيانا مع أنه تم تنظيم قاعات

الدورة هو خدمة المواطنين وتطبيق القوانين وتفعيل دور القانون والتوسع في الخدمات وتقليل الجهد والتكاليف على المواطنين. وأضاف دنان في حديث إلى القضاء أن الإقبال على المحكمة كبير جدا على الرغم من حداثة افتتاحها حتى ان اروة المحكمة لا تكفي لوجودهم أحيانا مع أنه تم تنظيم قاعات

الدورة هو خدمة المواطنين وتطبيق القوانين وتفعيل دور القانون والتوسع في الخدمات وتقليل الجهد والتكاليف على المواطنين. وأضاف دنان في حديث إلى القضاء أن الإقبال على المحكمة كبير جدا على الرغم من حداثة افتتاحها حتى ان اروة المحكمة لا تكفي لوجودهم أحيانا مع أنه تم تنظيم قاعات

الدورة هو خدمة المواطنين وتطبيق القوانين وتفعيل دور القانون والتوسع في الخدمات وتقليل الجهد والتكاليف على المواطنين. وأضاف دنان في حديث إلى القضاء أن الإقبال على المحكمة كبير جدا على الرغم من حداثة افتتاحها حتى ان اروة المحكمة لا تكفي لوجودهم أحيانا مع أنه تم تنظيم قاعات

القضاء يعيد عقارا ثميناً إلى مالكيه بعد صفقة احتيال تمت خارج البلاد

وهي مقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية قدمت شكوى إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى عن طريق القنصل العراقي في أميركا، وطلبت فيها الشكوى ضد متهم وأشقاؤه وذلك عن قيامهم بالاحتيال عليها وشراء عقارها الموجود في بغداد منطقة الكرادة وفق عقد اصولي تم إبرامه في جمهورية لبنان العربية. وتقول إن العقد تم توقيعه في ما بينهما دون أن تتسلم المبالغ المالية (قيمة العقار) وتم تدوين ذلك في العقد على أساس أن يتم تسليم المبلغ المتفق عليه عن طريق

التفاصيل ص 5

وهي مقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية قدمت شكوى إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى عن طريق القنصل العراقي في أميركا، وطلبت فيها الشكوى ضد متهم وأشقاؤه وذلك عن قيامهم بالاحتيال عليها وشراء عقارها الموجود في بغداد منطقة الكرادة وفق عقد اصولي تم إبرامه في جمهورية لبنان العربية. وتقول إن العقد تم توقيعه في ما بينهما دون أن تتسلم المبالغ المالية (قيمة العقار) وتم تدوين ذلك في العقد على أساس أن يتم تسليم المبلغ المتفق عليه عن طريق

وهي مقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية قدمت شكوى إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى عن طريق القنصل العراقي في أميركا، وطلبت فيها الشكوى ضد متهم وأشقاؤه وذلك عن قيامهم بالاحتيال عليها وشراء عقارها الموجود في بغداد منطقة الكرادة وفق عقد اصولي تم إبرامه في جمهورية لبنان العربية. وتقول إن العقد تم توقيعه في ما بينهما دون أن تتسلم المبالغ المالية (قيمة العقار) وتم تدوين ذلك في العقد على أساس أن يتم تسليم المبلغ المتفق عليه عن طريق

وهي مقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية قدمت شكوى إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى عن طريق القنصل العراقي في أميركا، وطلبت فيها الشكوى ضد متهم وأشقاؤه وذلك عن قيامهم بالاحتيال عليها وشراء عقارها الموجود في بغداد منطقة الكرادة وفق عقد اصولي تم إبرامه في جمهورية لبنان العربية. وتقول إن العقد تم توقيعه في ما بينهما دون أن تتسلم المبالغ المالية (قيمة العقار) وتم تدوين ذلك في العقد على أساس أن يتم تسليم المبلغ المتفق عليه عن طريق

كتاب العدد

جمعية القضاء

القاضي عامر حسن شنتة

شاهد ملك

القاضي ناصر عمران

بغداد/ القضاء

عقار ثمين يقع في منطقة الكرادة وسط بغداد إحدى أرقى مناطق العاصمة، قد تتجاوز قيمته المادية أو المليار دينار عراقي، عرضته صاحبه للبيع ما أثار لهات إحدى عصابات النصب والاحتيال الذين تعاملوا أفرادها مع صاحبة العقار بخطة محكمة للاستيلاء عليه، إلا أن القضاء العراقي أحبط مخططهم. وفي تفاصيل القضية، أن صاحبة عقار ثمين يقع في الكرادة

إضاءات قضائية

جريمة إطلاق العيارات النارية في المناسبات العامة



القاضي كاظم عبد جاسم الزيدي

من الحقوق الأساسية التي كفلها الدستور العراقي النافذ لعام 2005 حق الفرد في الحياة بأمان واطمئنان دون رهبة أو خوف حيث نصت المادة (15) من الدستور العراقي بان لكل فرد الحق في الحياة و الأمن والحرية، ومن الظواهر السلبية الخطيرة في المجتمع التي تمس امن المواطن ظاهرة إطلاق العيارات النارية في المناسبات الاجتماعية العامة في الأفراح و الاحزان في العراق حيث نجد غزارة الاطلاقات النارية عند وفاة احد الأشخاص وعند اداء مراسيم التشيع للجنائز او الحضور الى مجلس الفاتحة أو ما يسمى بـ(العراضة) وكذلك إطلاق النار في الاعراس وعند فوز المنتخب الوطني العراقي بكرة القدم في المباريات التي تجري في البطولات الدولية و في مناسبات اجتماعية أخرى. إن هذه الظاهرة تتسبب بهدر المال العام و تهديد ارواح الناس وممتلكاتهم وإزهاق الأرواح بالإضافة الى الأضرار المعنوية في شعور المواطن بالخوف والرهبة وعدم الاستقرار وخاصة لدى الأطفال والنساء والمرضى بالإضافة الى الانفاق الكبير وهدر المال بشراء العتاد بالإضافة الى العنف المسلح الدخيل على المجتمع العراقي، وبالرغم من ان المشرع العراقي قد منع ظاهرة إطلاق العيارات النارية في المناسبات العامة وذلك بإصدار القرار (570)

لسنة 1982 و الذي نشر في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) و الذي نص على ان : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة و لا تزيد على ثلاث سنوات كل من اطلق عيارات نارية في المناسبات العامة او الخاصة داخل المدن و القرى والقصبات دون ان يكون مجازاً بذلك من السلطة العامة) حيث ان المشرع العراقي اعتبر اطلاق العيارات النارية من الجنح وعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات. كما اصدر المشرع العراقي القرار 169 لسنة 1997 واصدر التعليمات رقم(159) في 1/1/2000 حيث يتخذ وزير الداخلية و المحافظون الإجراءات التالية بحق من يطلق العيارات النارية في غير الحالات المسموح بها قانوناً مهما كانت الجهة التي يعود لها السلاح وحجزه مدة لا تقل عن شهر و لا تزيد عن ستة اشهر وتخريمه مبلغاً لا يقل عن (50000) خمسين الف دينار و لا يزيد على (1000000) مليون دينار و يقيد هذا المبلغ ايراداً للخزينة العامة . ومصادرة السلاح الشخصي و العتاد المضبوط لديه سواء اكان مجازاً غير مجاز و يتم التصرف به فاذا كان السلاح المضبوط سلاحاً حربيّاً يتم نقل ملكيته مع عتاده المضبوط الى وزارة الدفاع و اذا كان سلاحاً نارياً فيتم نقل ملكيته مع عتاده

تقارير 2

المضبوط الى مديرية الشرطة العامة ويمنع من يلقي القبض على مطلق العيارات النارية مع السلاح مكافأة مقدارها نصف قيمة السلاح المضبوط و قد قررت المحكمة الاتحادية العليا ابطال صلاحية وزير الداخلية و المحافظين باحتجاز الأشخاص و ذلك لان الدستور العراقي النافذ لعام 2005 قد حظر الحجز و منع التوقيف و التحقيق دون امر قضائي و قد اعد مجلس النواب العراقي مسودة قانون منع اطلاق العيارات النارية في المناسبات العامة وتمت القراءة الأولى من قبل البرلمان العراقي في الدورة السابقة حيث ان الاسباب الموجبة لإصدار قانون منع اطلاق العيارات النارية في المناسبات العامة هو بغية الحفاظ على امن و صحة و سلامة حياة المواطنين الامنين و منع معاقبة ذلك لان تحقيق العدالة و اخضاع الجميع لحكم القانون او تمييز سيودي حكماً الى توفير البيئة المناسبة للحد من الجريمة و القضاء على الظواهر الجرمية التي يتطلب معالجتها جهداً مجتمعياً إضافة الى التعاون المشترك بين السلطات الأمنية و المواطن في الاخبار عن جرائم اطلاق العيارات النارية في المناسبات العامة.

إلقاء القبض على العديد من المجرمين في العاصمة

عصابات الاتجار بالبشر تباع الفتيات في الفيسبوك.. وتستغل الأطفال للتسول

بغداد / علاء محمد

تمارس عصابات الاتجار بالبشر جرائمها عبر دور البغاء وتتواصل الكترونياً لبيع الفتيات وتهريبهن خارج البلاد بحسب الوقائع القضائية، فيما تستغل تلك العصابات الأطفال في شبكات التسول. وألقت القوات الأمنية عبر متابعة وإشراف القضاء القبض على العديد من العصابات التي اعترفت ببيع فتيات وتاجير أطفال لغرض التسول، فيما أصدرت محاكم الجنابات عقوبات رادعة بحق المدانين. ويقول قاضي محكمة تحقيق الدورة محمد العبدلي ان أكثر جرائم الاتجار بالبشر تتم حالياً عن طريق موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)، إذ يتم عرض الضحايا عبر هذا الموقع ويبدأ التفاوض هناك، لكنه أكد ان معظم هذه المواقع مراقبة من قبل مكاتب الاتجار بالبشر في الكرخ والرصافة فغالبا ما يتم استدراج المتهمين من اجل الوصول الى الشخص المعني الذي عرض الضحية على مواقع التواصل الاجتماعي للتفاوض معه حول المبلغ.

وبخصوص قيمة المبالغ كشف العبدلي أنها تتراوح ما بين 3 إلى 4 آلاف دولار أميركي، مشيراً إلى أن الخلايا الأمنية تجري اتفاقاً مع أصحاب تلك الحسابات وعند التسليم يتم إلقاء القبض عليهم متلبسين بالجرم، مستشهداً بقضية تخص امرأة في بغداد عرضت فتاة إثيوبية الجنسية للبيع بعد ان جلبتها من دولة لبنان لتعمل خادمة معها في المنزل، وبعد مرور 6 اشهر تم عرضها للبيع عن طريق (الفيس بوك) بمبلغ 4 آلاف دولار لكن مكتب الاتجار بالبشر - الرصافة ألقى القبض عليها بعد عملية أمنية وتم تصديق أقوال المتهمه من قبل محاكم التحقيق.

وأضاف العبدلي أن متهمين آخرين يعلمون بالاتجار بالبشر ويقومون بالسمسرة والبيع ألقى القبض عليهم وتم الحكم على قسم منهم بالسجن لمدة 15 سنة وآخرون حكوا بالسجن المؤبد، أما الباقيون فتم تصديق أقوالهم ومن ثم عرضت أوراقتهم على محكمة الموضوع



استغلال النساء جنسيا أبرز صور الاتجار بالبشر

ولا يرى العبدلي أن الفقر سبب في العمل بالاتجار بالبشر بل إن البيئة التي يعيشها أفراد تلك العصابة (العجر) ترى ذلك مهنة مباحة يتخذون منها زرقاً لهم، لافتاً إلى أن أماكن انتشارهم سابقاً كانت في منطقة أبو غريب لكن بعد أحداث عام 2003 هاجروا منها وسكن قسم منهم في منطقة الدورة - الحضرة.

وأكد العبدلي انه جمع إحصائية عن طريق الأجهزة الأمنية والمجالس البلدية بينت أن عددهم 130 منزلاً كما أنهم ينتشرون بمناطق في جانبي الكرخ والرصافة وبعد فتح محكمة تحقيق الدورة وثقة المواطن بال قضاء وصلت شكاوى كثيرة بحقهم للتخلص منهم.

وتطرق العبدلي إلى وسيلة أخرى تتم بواسطتها التفاوض على بيع ضحايا وذلك عن طريق القنوات الفضائية والتي تختص بالأغاني من خلال (السبائتل) إذ يتم ارسال الرقم الخاص به لغرض التعرف على فتيات وبعد مدة وأثناء التعرف يتم إرسال الفتاة الى خارج العراق لغرض العمل في الملاهي.

وأكمل العبدلي أن التسول يأتي أيضاً ضمن عملية الاتجار بالبشر، ففي بغداد ألقى القبض على عصابة كانت تعمل على استدراج الأطفال بعد نزوح أهاليهم من محافظتي صلاح الدين ونيوى بسبب الأحداث التي مرت على هاتين المحافظتين وان قسماً من الأطفال فقدوا أولياء أمورهم ما جعلهم يتسولون وخاصة في منطقة الكاظمية التي شهدت حالات كثيرة. وأضاف أنه أثناء مسك الأطفال في حالة التسول وبعد الكشف على أجسادهم تبين ان هناك تعذيب (كوي) بواسطة السكاكر المتهمين كقيامهم بمشاعلة الضحية او مضايقتها أو سحب جزء من ملابسها كغطاء الرأس (الحجاب) وتنفيذ السرقة. ويعرج سلمان في حديثه على أن محكمة التحقيق تحيل مثل هذه الجرائم إلى المحاكم المختصة حسب ظرفها مثل وقت وقوعها وهل كانت بإكره أو أدت إلى إصابة وإذا كان قد استخدم فيها حمل سلاح. وأفاد متهم ألقى القبض عليه ضمن عصابة مكونة من ثلاثة أشخاص كانوا يمارسون عمليات سرقة الحقائق النسائية في جانب الكرخ بين مناطق المنصور وحي الجامعة أنه تعرف على صديقه المتهم صاحب الدرجة خلال عمله في تصنيع أطوار العجلات وهو بدوره قام بتعريفه بصديقه المتهم الآخر الذي يعمل معه في أفران للمعجنات وبعد تكرار لقائهم اتفقا على سرقة حقائق النساء

وعددتهم ستة متهمين يعلمون قبل أحداث 2003 وهم من (العجر) ومهنتهم شراء الفتيات ومن ثم السمسرة والبيع.

ويذكر أنه هذه الشبكة اعترفت ببيع فتيات الى دول الكويت وقطر والإمارات لغرض العمل في النوادي الليلية، وتمت عملية نقلهم وتزويجهم من اجل تسفير الضحايا خارج العراق وان هذه التفاصيل تم التعرف عليها من خلال التحقيق مع عناصر هذه الشبكة، مطالباً الأجهزة الأمنية بتطبيق السرية التامة حول ورود اي معلومات تخص جريمة الاتجار بالبشر

لينالوا جزءاً هم العادل.

وأشار الى ان هؤلاء يقومون بشراء فتيات بمبلغ 5 ملايين دينار عراقي ومن ثم يقومون بالسمسرة والبيع وإخراجهن في فحلات خاصة وملاء ومن ثم عرضهن للبيع لأكثر من شخص.

ووصف إلقاء القبض وكشف هذه الشبكة بالعملية الصعبة التي يقول إنها احتاجت الى وقت طويل وسرية تامة وأنجزت بالجرم المشهود، ورجح ان تكون هذه الجهات مدعومة من قبل جهات معينة، قسم منهم ألقى القبض عليهم

مرتكبوها أفراد يستقلون دراجات نارية

جريمة خطف الحقائق النسائية تعود من جديد

بغداد/ ايناس جبار

تشهد مناطق في العاصمة بغداد بين الحين والآخر عمليات خطف للحقائق النسائية تتم بواسطة أفراد يستقلون دراجات نارية، فيما تذكر محاكم التحقيق أن هذه الحالات تكررت في الأونة الأخيرة وازدادت الشكاوى بشأنها. واستطاعت القوات الأمنية عبر مذكرات قبض من قضاة التحقيق إلقاء القبض على بعض أفراد تلك العصابات وإحالتهم إلى المحاكم المختصة بعد تدوين اعترافاتهم.

وقال قاضي محكمة تحقيق الكرخ محمد سلمان إن الأونة الأخيرة شهدت عودة ظاهرة سرقة وانتشال الحقائق من أيدي النساء بواسطة أفراد يقودون دراجات نارية. وأضاف سلمان في حديث إلى القضاء أن عمليات السرقة هذه تركزت في عدة مناطق من العاصمة بغداد، إلا أن الدعوى الواردة الى هذه المحكمة هي ما يشمل جانب الكرخ وتمت أغلبها في مناطق (البياع ، حي الجهاد

المنظمة". ويفصل القاضي سلمان أن هناك طرق كثيرة أو احتيالية يقوم بها الحناة عند سرقة الحقائق ورد شرحها في إفادات المتهمين كقيامهم بمشاعلة الضحية أو مضايقتها أو سحب جزء من ملابسها كغطاء الرأس (الحجاب) وتنفيذ السرقة. ويعرج سلمان في حديثه على أن محكمة التحقيق تحيل مثل هذه الجرائم إلى المحاكم المختصة حسب ظرفها مثل وقت وقوعها وهل كانت بإكره أو أدت إلى إصابة وإذا كان قد استخدم فيها حمل سلاح. وأفاد متهم ألقى القبض عليه ضمن عصابة مكونة من ثلاثة أشخاص كانوا يمارسون عمليات سرقة الحقائق النسائية في جانب الكرخ بين مناطق المنصور وحي الجامعة أنه تعرف على صديقه المتهم صاحب الدرجة خلال عمله في تصنيع أطوار العجلات وهو بدوره قام بتعريفه بصديقه المتهم الآخر الذي يعمل معه في أفران للمعجنات وبعد تكرار لقائهم اتفقا على سرقة حقائق النساء

ولا تحتاج إلى تنظيم وتتم في المناطق المزدحمة والمناطق التجارية لافتاً إلى أن هذه الجرائم تتم بكثافة لكن أغلب الناس لا تبلغ عنها كونها تتم بسرعة ولا يتوفر الوقت الكافي لتمكين الضحايا من تشخيص السروق وكذلك كونها سهلة وسريعة التنفيذ وعلى الغالب لا تحتاج إلى اتفاق مسبق. ويقول أيضاً أن الأفراد الذين تم إلقاء القبض عليهم متلبسين والتحقيق معهم من خلال هذه المحكمة هم من فئة الأحداث ودونت المحكمة اعترافاتهم وتمت إحالتهم إلى محكمة أحداث بغداد المختصة. ويلفت القاضي إلى أن وجود الكاميرات والمراقبة في الطرق والمحلات كشف الكثير من حالات السرقة وجرائم أخرى التي كشف عصابات منظمة في جرائم أخرى كسرقة المصارف أو البطاقات الائتمانية (الكي كارد)، مشدداً على أن عمليات سرقة الحقائق لاسيما التي تتم بواسطة الدراجات النارية غير خاضعة أو مبوبة ضمن الجرائم

تحذيرات من استهداف تجار المواد المخدرة للمدارس والجامعات بغداد تسجل القبض على أكثر من 500 متهم بترويج المخدرات خلال عام واحد

■ الأهوار شكلت ممرًا لدخول الحشيشة.. وأكياس الرز لم تسلم من حمل البضاعة!

تعديل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 20 لسنة 2017 لتشديد العقوبات لاسيما ان البعض من مروجي المخدرات سبق وان أفرج عنهم بموجب قانون العفو ثم عادوا مجدداً للتعاطي أو الترويج والمتاجرة كما دعا الى تشديد عقوبة المتاجرين والمروجين للمخدرات لتصل الى الإعدام.

فيما دعا ناظم أيضاً وزارة الداخلية الى توفير الدعم وتطوير قسم مكافحة المخدرات مرجحاً الاستعانة بقوات مكافحة الإرهاب وسوات لضرب عصابات المخدرات والقبض عليهم. من جانبه قال القاضي سعد طاهر القاضي المختص بقضايا المخدرات في الكرخ ان محكمة تحقيق الكرخ على القبض على 220 متهما بقضايا المخدرات ما بين تاجر ومروج ومتعاط خلال عام 2018 اغلبيهم تمت احالتهم على المحاكم المختصة فيما لا يزال قسم منهم رهن التحقيق.

وكشف طاهر عن القبض على عصابة للمخدرات في العاصمة بغداد بكمين محكم ضبطت بحوزتهم 4 كيلوغرامات من مادة الحشيش المخدرة فضلاً عن نصف كيلوغرام من مادة الكرسنال.

ويضيف القاضي ان مناطق الدورة والبياع والإسكان والشعلة هي المتصدرة في انتشار المخدرات في جانب الكرخ من العاصمة.

وأكد ان تجار المخدرات حذرون جداً في تعاملاتهم ولا يتم البيع لاي شخص مالم يكن مصدر ثقة وقد يلجأ المتاجر الى تقسيم المادة الى كميات صغيرة خشية القبض عليه.

ويبين طاهر تم تفكيك إحدى الشبكات في بغداد والتي كانت تتولاها إحدى الفتيات إذ غالباً ما يتم الترويج للمخدرات من قبل فتيات فضلاً عن القبض على فتيات بتهمة التعاطي.

ويعزو القاضي المختص اسباب انتشار المخدرات الى إغراء الضحية عن طريق رفاق السوء فضلاً عن ضعف الوضع الاقتصادي لبعض الشباب والبطالة بالإضافة الى قلة الثقافة والوعي.

فيما دعا الى ضرورة تعديل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 وتشديد العقوبات بحق المروجين والمتاجرين وإنشاء مصحات ومراكز خاصة للمتعاطين.

بالشيشة وذلك بخلط مادة الحشيشة مع التبغ أو تدخينها بشكل مباشر في أماكن خاصة وعادة لا يتم تقديم هذه العروض لاي شخص إلا من كان مصدر ثقة.

واستطرد ان هناك طرقاً أخرى للترويج عن طريق النوادي الليلية وفتيات الهوى بحجة ان مادة الكرسنال مقو جنسي.

وزاد ان بعض تجار المخدرات يعتمدون في نقل بضاعتهم وترويجها على العنصر النسوي (الفتيات) خصوصاً من محافظة الى أخرى أو من منطقة الى أخرى لعدم خضوعهن للتفتيش في السيارات والمنازل الامنية بالإضافة الى اعتمادهم على بعض العناصر الامنية لكونهم يحملون باجات مما يسمح لهم المرور في السيارات دون تفتيش.

ويكشف القاضي المختص عن القبض على مجموعة من المروجين يقومون بالترويج للمخدرات أمام إحدى المدارس المتوسطة في بغداد ليقوم البعض من الطلاب بالخروج من المدرسة واخذ منهم المواد لتعاطيها فضلاً عن وجود معلومات تشير الى وجود حالات للتعاطي والترويج داخل جامعتين أهليتين في العاصمة بغداد، بحسب ناظم.

وعن مناطق العاصمة بغداد التي سجلت انتشاراً أكثر للمخدرات يذكر القاضي ان مناطق الرصافة وتحديداً مدينة الصدر والمناطق المحيطة بها حيث احتلت المرتبة الاولى تليها مناطق الشعب وحسي اور والزعفرانية وسارح فلسطين والجادرية والكرادة حيث سجلت هذه المناطق أعلى نسبة لترويج وتعاطي المخدرات.

ويستكمل القاضي المختص فككتنا العديد من الشبكات المختصة بالمخدرات أبرزها شبكة في منطقة الزعفرانية مكونة من سبعة أفراد يتولاهم شخصاً يدعى (القائد) والذي قام بقتل احد افراد مفرزته محاولته الهرب وبصحبته مواد مخدرة، مؤكداً وجود شبكات تديرها عائلات وغالباً ما يطلق لقب (الحجي) او (السيد) على التجار الكبار وان هذه الشبكات تواجه صراعا فيما بينها لكنها تسجل حوادث مشاجرة او شروع بالقتل في مراكز الشرطة.

ودعا قاضي تحقيق المحكمة المركزية المختص بقضايا المخدرات في الرصافة



■ 306 متهمين بتجارة المواد المخدرة في الرصافة فقط.. عدسة / محمد سامي

الجنوبية. ويبين ناظم ان المخدرات تدخل العراق من بعض الدول منها إيران ولبنان وبعض دول الخليج وان الأهوار تشكل ممرًا لعبور هذه المواد بواسطة المشحوف وغالباً ما يخرج التجار من العراق بجوازات رسمية للمواد غير أكياس من الرز أو الطحين.

وعن أساليب الترويج يوضح القاضي المختص ان أغلب المتعاطين يتحول الى مروج بعد فترة قصيرة ليقوم بترويج المخدرات الى اصدقائه فضلاً عن قيام بعض المقاهي بترويج المخدرات عبر الأريكة أو ما يعرف

باحتل الكرسنال المرتبة الأولى لهذه التجارة، وتليه الحبوب والتي تعرف (الصفير). تأتي بعدها مادة الحشيشة فضلاً عن أنواع أخرى.

ويكشف القاضي عقيل عن شبكات تدير تجارة المخدرات في بغداد وهي تنظيمات خطية يصعب الوصول إليها، مؤكداً تفكيك العديد منها والقبض على أفرادها وغالباً ما يكون تجار المخدرات حذرين في تعاملهم ولا يتم البيع الى للشخص الموثوق فيه وان يكون مزمي من شخص آخر، مشيراً الى ان هناك ارتباطاً بين الشبكات في بغداد والمحافظات

المختصة وقد صدرت بحقهم احكام وصلت الى السجن المؤبد. وأوضح القاضي عقيل في تصريحات الى القضاء ان اغلب المتعاطين للمخدرات يتحولون بعد فترة زمنية الى مروج بهدف الكسب المادي كون الترويج لهذه المواد يدر ارباحاً كبيرة وكذلك ليتمكنوا من الحصول على هذه المواد المخدرة ليتعاطوها بسبب الايمان عليها.

وعن انواع المخدرات التي المنتشرة يوضح القاضي المختص سجلنا تعاطي وتداول انواع كثيرة من المخدرات، لكن

وأكد القضاة تسجيل حالات للتعاطي والترويج للمخدرات في إحدى مدارس بغداد وجامعات أهلية فضلاً عن ترويجها في بعض المقاهي، مرجحين الاستعانة بقوات مكافحة الإرهاب لمواجهة هذا الخطر وضرب تجار المخدرات.

إلى ذلك، قال القاضي عقيل ناظم وهو قاضي تحقيق مختص بقضايا المخدرات في الرصافة تم القبض على 306 متهمين ما بين تاجر مروج ومتعاطي خلال العام 2018 فقط مقسمين بين 216 تاجراً ومروجاً و90 متعاطياً وتمت احالة اغلبهم الى المحاكم

رئيس مجلس القضاء الأعلى في البصرة استكمالاً لخطوات النهوض بالواقع القضائي



بغداد / القضاء

تصوير / حيدر الدليمي

أجرى رئيس مجلس القضاء الأعلى زيارة تاريخية إلى محافظة البصرة جنوبي البلاد للوقوف على الواقع القضائي هناك وافتتاح محاكم جديدة، فيما ناقش برفقة وفد قضائي مع قضاة البصرة أهم الملفات القضائية.

أكد القاضي فائق زيدان من البصرة انخفاض نسبة جريمة الدكة العشائرية بعد عدها جريمة يعاقب عليها بموجب قانون مكافحة الإرهاب، مقدماً شكره للعشائر عامة والعشائر البصرية بشكل خاص على ما أبدوه من تعاون في هذا الملف.

وقال القاضي عبد الستار بيرقدار المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى إن رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان زار محافظة البصرة على رأس وفد قضائي لافتتاح دور قضاء ومحاكم جديدة.

وأضاف بيرقدار أن الوفد القضائي ضم كلا من رئيس الادعاء العام القاضي موفق العبيدي ورئيس هيئة الإشراف القضائي القاضي جاسم العميري ورئيسي محكمتي الرصافة والكرخ القاضي عماد الجابري والقاضي خالد المشهداني بالإضافة إلى القاضي والمشرّف القضائي ليث جبر والقاضي عبد الستار بيرقدار المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى ومدير عام دائرة الدراسات راجح عبد حسن.

وتابع بيرقدار أن القاضي فائق زيدان التقى السادة القضاة في رئاسة استئناف البصرة وناقش معهم دور القضاء في مكافحة الفساد الإداري ومكافحة الجريمة والحد من الظواهر الطارئة على الاعراف العشائرية التي تسيء للامن والاستقرار في المحافظة وتطبيق القانون. وتابع ان القضاة ناقشوا معا ملفات التعاون مع الأجهزة الامنية لبيسط الامن والتعامل مع

المتظاهرين على أساس حقهم المكفول بموجب الدستور والقانون، ومحاسبة من يستغل هذا الحق لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة على حساب.

وأكد القاضي إن رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان شدد على عدم التأثر بالخلافات والمنافسات السياسية في المحافظة وضرورة تطبيق القانون في موضوع حيازة الأسلحة غير المرخصة خلافاً للقانون. كما أكد أيضاً على إن افتتاح المحاكم الجديدة تأتي ضمن سعي القضاء للتوسع في خدماته وتقليل الجهد والتكاليف على المواطنين بفتح محاكم قريبة من محل سكنهم.

وفي إطار زيارته للمحافظة وضع القاضي فائق زيدان الحجر الأساس لدار المشاهدة في مقر رئاسة محكمة استئناف البصرة الاتحادية لتسهيل وتذليل العقبات إمام أطراف دعاوى الأحوال الشخصية. ووجه رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق

زيدان بالشكر للعشائر في عموم العراق وفي البصرة خصوصاً على التزامهم في تطبيق القانون بشأن جريمة الدكة مقدماً الشكر لجميع العشائر لاسيما عشائر البصرة لالتزامها بتطبيق القانون في موضوع ما يسمى (الدكة العشائرية).

ولفت بيرقدار إلى أن القاضي فائق زيدان أكد انخفاض نسبة مرتكبي هذه الجريمة بفضل التزام العشائر بتطبيق القانون وتأييد إجراءات القضاء في التعامل مع هذه الجريمة وفق قانون مكافحة الإرهاب.

كما أكد القاضي فائق زيدان من محافظة البصرة وخلال زيارته رفقة الوفد القضائي ان الظاهر حق كفله الدستور ودعا إلى التعاون مع القضاء والجهات التنفيذية لحفظ الأمن وبسط القانون وتوجه بالشكر للعشائر في عموم العراق وفي البصرة خصوصاً على التزامهم في تطبيق القانون.



لا قلق أمنياً من المناطق المحاذية للمحافظة

رئيس جنایات كربلاء: حوادث الخطف انتهت.. والسراقات تشكل أغلب الدعاوى

99

بعث رئيس محكمة جنایات كربلاء برسالة اطمئنان للشوارع الكربلائي من المناطق المحاذية للمحافظة، فالقلق من الإرهاب الذي يساور حدود كربلاء والمساحات الشاغرة بينها وبين الأنبار لا يبدو حقيقياً، لأن الشبكات الأمنية من الجيش والشرطة والحشد الشعبي تتابع هذه المساحات متابعة دقيقة لمنع أي خرق أمني يحدث. وأكد رئيس الجنایات القاضي محمد عباس شاکة في حوار موسع مع "القضاء" انتهاء حوادث الخطف، إذ لم تسجل محاكم المحافظة أية حالة خلال 2018، بالتوازي مع انخفاض جريمة المخدرات التي لم تزل موجودة لكن بنسب أقل، مؤشراً أن أغلب مصادر توريدها إلى المحافظة هم الوافدون إلى المحافظة من دول الجوار والمحافظات الجنوبية.

66

* كربلاء مركز ديني وحضاري مهم فلا وجود للطغيان العشائري على المجتمع، بالتالي لا توجد نزاعات قبلية، وجرائم القتل التي تحدث خالية من هذه النزاعات

* مستوى جرائم القتل في عام 2018 أقل من العام الذي سبقه حيث سجلت عشرون دعوى في العام الماضي في حين سجلت في عام 2017 سبعة وثلاثون دعوى جزائية



القاضي محمد عباس شاکة

سواء كانوا موظفين أم مواطنين كسبة.

ما الذي يعرقل عمل الحاكم في عملية حسم الدعاوى ويؤدي إلى تأخيرها بريك، وكيف تقترح حلاً لهذه المشكلة؟
- المحكمة تواصل عملها وتجنز دعاواها بحسب السقوف الزمنية المحددة للدعاوى، وإن كانت هناك منغصات فنرى أن ما يعرقل عمل المحاكم بشكل عام في عملية حسم الدعاوى ويؤدي إلى تأخيرها عدم وجود كادر متخصص بالتبليغات سواء لدى جهاز الشرطة أو المحاكم بخصوص التبليغات المحاكم الجزائية، فضلاً عن وجود دعاوى محالة إلى المحاكم يكون المتهمون فيها محكومين وتم نقلهم إلى سجون خارج المحافظة وتعذر تأمين إضرارهم في المواعيد المحددة، ما يضطر المحكمة إلى تأجيل الدعاوى لأكثر من مرة إضافة إلى تكليف منتسبي الشرطة من ضباط ومنتسبين بواجبات أثناء الزيارات المليونية حتى الضباط المحققين والمعتمدين يتم تكليفهم بالواجبات ما يؤدي إلى توقف العمل في بعض الأحيان لانشغال منتسبي الشرطة بالواجبات وإن محافظة كربلاء المقدسة لها خصوصية فلا بد أن يتم دعمها أكثر من المحافظات الأخرى في هذا المجال وعدم شمولهم بالواجبات وإعطاء استثناء لهم بالنسبة للعاملين في مجال التحقيق ومعقبي المعاملات والدعاوى الجزائية لتفريغهم مهمة إنجاز التحقيق والدعاوى في المحاكم الجزائية وتلك هي الحلول.

* ماذا تقول جنایات كربلاء في كلمة أخيرة؟
- إن ما نود قوله كمحكمة جنایات قضاة ومنتسبين، أن هذه المحكمة تضي قدمًا نحو تحقيق العدالة وحسم كافة

* أغلب مكامن الفساد تكمن في اختيار شركات غير رصينة وقليلة الخبرة لتنفيذ مشاريع ما يساهم في تبذير وضياح الكثير من الأموال جراء هذا الإهمال

* ما يرد في الغالب دعاوى السرقة والاحتيال والتزوير، وأرى أن التخلص من هذه الظواهر يتطلب توفير فرص عمل للشباب والقضاء على البطالة

خلال الكاميرات ودوريات الشرطة المنتشرة في جميع المناطق.

× هل جرت عمليات خطف خلال الفترة الأخيرة في كربلاء، ما هي أبرز الدعاوى؟
- خلال عام 2017 كانت قد سجلت المحاكم العديد من قضايا الخطف، وبمتابعة قضائية وأمنية جرى القبض على أكثر العصابات التي ترتكب هذه الجرائم، إذ مشهد العام ذاته تناقصا تدريجيا لهذه الجريمة حتى انتهت في العام الماضي، فلم يسجل أي حادث خطف خلال عام 2018.

× في ملف النزاهة، كيف تتحدث عن دعاوى الفساد المالي والإداري، وهل طالت أحكام جنایات كربلاء مسؤولين محليين؟ ما هي أبرز الدعاوى؟
- نعم، ملف النزاهة أحد أهم الملفات في المحاكم والشغل الشاغل لكل مواطن ومسؤول، وقد أخذت محكمة الجنایات على عاتقها أن لا تأخذها الرافة بكل من ثبت إدانته عن الفساد المالي والإداري، وقد نظرت جنایات كربلاء قضايا عدة بهذا الشأن وطالبت أحكامها بعض المسؤولين من مدراء الدوائر وضباط شرطة وموظفين عن جرائم الرشوة والتزوير وإحداث الضرر بأموال الدولة.

× ما هي المشاريع التي يستغلها الفاسدون لممارسة أعمالهم في نهب المال العام؟
- اعتقد أن أغلب مكامن الفساد تكمن في اختيار شركات غير رصينة وقليلة الخبرة لتنفيذ مشاريع ما يساهم في تبذير وضياح الكثير من الأموال جراء هذا الإهمال.

× كرئيس لمحكمة الجنایات في كربلاء، ما هي الدعاوى التي تكرر في رزودها إلى المحكمة، وما الحل لمعالجة هذه المشكلة؟
- ما يرد في الغالب إلى جنایات كربلاء دعاوى السرقة والاحتيال والتزوير، وأرى أن التخلص من هذه الظواهر يتطلب توفير فرص عمل للشباب والقضاء على البطالة وتقديم كل ما من شأنه إبعاد الشباب عن الجريمة.

× كيف ترى تقبل المواطن الكربلائي لقرارات المحاكم وإيمانه بالقضاء؟
- من خلال عملنا نرى أن المواطن الكربلائي يتقبل قرارات المحاكم بحسب رصينة صدر لإيمانه العميق بالقضاء العادل الحازم ليسود العدل بين أفراد المجتمع ولكي تمارس المؤسسات والدوائر المعنية أعمالها تحت ظل سيادة القانون الذي يحمي الجميع

× ما هو مستوى السراقات في المحافظة، وما هي أهداف اللصوص، وهل من أحكام قضائية صدرت بهذا الخصوص؟
- مستوى السراقات متوسط قياساً إلى الجرائم الأخرى وإن أهداف اللصوص غالباً المال وأبرز تلك الدعاوى هي السطو المسلح، ولكن سرعان ما يتم القبض على المجرمين بعد التعرف عليهم من

× ما هي نسبة تعاطيها في المدينة؟
- من خلال القضايا نرى أن قضايا المخدرات ضئيلة جداً في المدينة إذ إن هناك أشخاصاً يتداولون الحبوب المخدرة لغرض التعاطي وهناك

عدد قليل ممن يقومون بالمتاجرة بالحبوب، وتم القبض على أكثرهم والحكم عليهم بأحكام قضائية من هذه المحكمة بعد جمع المعلومات عن تلك العناصر وزرع المصادر بينهم لغرض الوصول إليهم وتقديم الإخبارات.

× ما هي مصادر توريد المخدرات إلى المحافظة؟
- مصدر توريد المخدرات غالباً من الزوار الأجانب وتكون بكميات قليلة وكذلك من الوافدين من المحافظات المجاورة وايضاً بكميات قليلة إذ سرعان ما يتم القبض على المروجين والمتعاطين من قبل مكتب مكافحة المخدرات وينالون جزاءهم العادل من القضاء.

× كربلاء اهم محافظة في السياحة الدينية، يدخلها سنويًا ملايين الزائرين من العراقيين والأجانب، وينجم بالطبع عن الزيارات المليونية حوادث جنائية، ما هي أبرز تلك المخالفات؟
- إن المدينة تستقطب في كل عام ضمن المناسبات الدينية من الزيارة الشعبانية ومحرم الحرام والأعياد الإسلامية الإمام الحسين (عليه السلام) ملايين الزائرين من العراقيين ومن بقاع العالم وتحصل هناك جرائم منها الأكثر شيوعاً هي السراقات داخل

× المخدرات، أحد أهم الملفات في أروقة المحاكم، كيف تتحدث عن مكافحة هذه القضية؟
- إن المخدرات حالياً آفة تفككت بالثياب، وهي للأسف اليوم تتخذ أشكالاً كثيرة فمن ضمن المخدرات الحبوب والعقاقير والأدوية، واعتقد أن مكافحة هذه الآفة تبدأ بالوعي الثقافي والإعلامي والصحي فلا بد من عقد ندوات بخصوص طرق ومعالجة هذه الآفة وإنالتهأ نهائياً بين الشباب وتحجيف منابع تلك المواد السامة عن طريق متابعة أوكار العصابات وجلب أفرادها للقضاء العادل. كذلك لابد من مكافحة هذه الآفة عن طريق القضاء على البطالة في المجتمع وإنشاء مؤسسات صحية ترعى ممن وقع ضحية هذه الآفة لغرض معالجته في تلك المصحات الصحية لغرض إعادته ليكون عنصراً فعالاً ومنتجاً في المجتمع وليصبح إنساناً سوياً.

× ما هي نسبة تعاطيها في المدينة؟
- من خلال القضايا نرى أن قضايا المخدرات ضئيلة جداً في المدينة إذ إن هناك أشخاصاً يتداولون الحبوب المخدرة لغرض التعاطي وهناك

× ما هي نسبة تعاطيها في المدينة؟
- من خلال القضايا نرى أن قضايا المخدرات ضئيلة جداً في المدينة إذ إن هناك أشخاصاً يتداولون الحبوب المخدرة لغرض التعاطي وهناك

× هل حسمت جنایات كربلاء دعاوى ذات طابع إرهابي خلال 2018، وما هي

أهمها؟
-نعم، وهي حسب توزيع الأعمال بين الهيئتين فإنها من اختصاص عمل الهيئة الثانية.

× برأيك هل ما زالت مناطق غرب كربلاء، لاسيما الساحة غير المأهولة بالسكان الحدودية مع الأنبار تشكل خطراً على الأمن في المدينة؟
- اعتقد أن المناطق الحدودية الغربية لا تشكل خطراً في الوقت الحاضر إنما بنسبة ضئيلة جداً وذلك لانتشار القوات الأمنية والحشد الشعبي فيها على نطاق واسع وتأمينها بمراكز متابعة ونقاط تفتيش.

× ما مستوى دعاوى القتل في العام 2018 مقارنة بالاعوام السابقة؟
- مستوى جرائم القتل في عام 2018 أقل من العام الذي سبقه حيث سجلت عشرون دعوى في العام الماضي في حين سجلت في عام 2017 سبعة وثلاثون دعوى جزائية.

× ما هي أبرز الأسباب التي تقف وراء حوادث القتل الجنائي؟
- كثيراً ما تتطور أمشاجرات الأينية إلى حوادث قتل، فدون تخطيط مسبق قد ترتكب الكثير من جرائم القتل التي تحضر دعاواها في المحاكم.

× هل من نزاعات قبلية في محافظة كربلاء، وهل تطورت إلى حوادث جنائية؟
- محافظة كربلاء أكثر مدنية من أن تكون قبلية ولأنها مركز ديني وحضاري مهم فلا وجود للطغيان العشائري على المجتمع، بالتالي لا توجد نزاعات قبلية، إنما هناك جرائم قتل عادية خالية من هذه النزاعات.

× المخدرات، أحد أهم الملفات في أروقة المحاكم، كيف تتحدث عن مكافحة هذه القضية؟
- إن المخدرات حالياً آفة تفككت بالثياب، وهي للأسف اليوم تتخذ أشكالاً كثيرة فمن ضمن المخدرات الحبوب والعقاقير والأدوية، واعتقد أن مكافحة هذه الآفة تبدأ بالوعي الثقافي والإعلامي والصحي فلا بد من عقد ندوات بخصوص طرق ومعالجة هذه الآفة وإنالتهأ نهائياً بين الشباب وتحجيف منابع تلك المواد السامة عن طريق متابعة أوكار العصابات وجلب أفرادها للقضاء العادل. كذلك لابد من مكافحة هذه الآفة عن طريق القضاء على البطالة في المجتمع وإنشاء مؤسسات صحية ترعى ممن وقع ضحية هذه الآفة لغرض معالجته في تلك المصحات الصحية لغرض إعادته ليكون عنصراً فعالاً ومنتجاً في المجتمع وليصبح إنساناً سوياً.

× كيف يتم تقسيم الدعاوى بين الهيئتين، حسب الموقع الجغرافي أم نوع القضايا؟
- أكثر الدعاوى حسب الموقع الجغرافي مع إضافة أعمال أخرى مثل قسم مكافحة الإرهاب وبعض الجهات التحقيقية لغرض توازن العمل بين الهيئتين.

× ما عدد الدعاوى المحسومة في العام 2018، والتبقيّة منها، وأى الهيئات تشهد زخماً في حجم الدعاوى؟
- عدد دعاوى الهيئة الأولى المحسومة في عام 2018 هي 795 والمتبقية 2، وإن الهيئة الأولى تشهد زخماً في حجم الدعاوى لأن الهيئة الثانية حديثة النشأة تم تشكيلها بتاريخ 5/6/2018.

× هل حسمت جنایات كربلاء دعاوى ذات طابع إرهابي خلال 2018، وما هي

أجري الحوار / مروان الفتلاوي

وأفاد القاضي شاکة خلال اللقاء بانخفاض نسب الجريمة في المحافظة بشكل عام، بعد تراجع جرائم القتل حسب الإحصاءات الأخيرة، لافتاً إلى أن أكثر الدعاوى التي ترد إلى المحكمة تتعلق بالسراقات لاسيما التي ترتكب أثناء استقبال المحافظة ملايين الزائرين في المناسبات الدينية وهي حالات فردية غالباً ما يتم القبض على مرتكبيها بواسطة رجال الأمن وكاميرات المراقبة المنتشرة في المدينة.

ومن جهة أخرى لفت رئيس جنایات كربلاء إلى وجود هيئتين للمحكمة إحداهما تعمل في مركز المدينة وأخرى مقرها في قضاء الهندية، افتتحت مؤخرًا بسبب الزخم الحاصل في الدعاوى. وفي ملف آخر قال شاکة إن "محافظة كربلاء مركز ديني وحضاري مهم فلا وجود للطغيان العشائري على المجتمع، بالتالي لا توجد نزاعات قبلية، إنما الجرائم القتل التي تحدث عادية وخالية من هذه النزاعات".

الحوار كاملاً في ما يلي:

× ممّ تتكون محكمة جنایات كربلاء، هيكلها؟
- تتكون محكمة جنایات كربلاء من هيئتين، الأولى ومقرها في مبنى محكمة استئناف كربلاء الاتحادية، والهيئة الثانية مقرها دار القضاء في الهندية.

× في تجربة فريدة، شكلت هيئة ثانية لمحكمة جنایات كربلاء بعيداً عن مركز المدينة في قضاء الهندية، لماذا؟
- نعم، ربما محكمة جنایات كربلاء الوحيدة التي تحتوي هيئتين في مكائن مختلفين، وجاء تشكيل الهيئة الثانية لكثرة أعمال محكمة الجنایات ولتخفيف الحمل على محافظة كربلاء فقد تم تشكيلها ويقع مقرها في الهندية كون اختصاص أعمالها في قضاء الهندية ونواحي الحسينية والجدول الغربي والخيرات.

× كيف يتم تقسيم الدعاوى بين الهيئتين، حسب الموقع الجغرافي أم نوع القضايا؟
- أكثر الدعاوى حسب الموقع الجغرافي مع إضافة أعمال أخرى مثل قسم مكافحة الإرهاب وبعض الجهات التحقيقية لغرض توازن العمل بين الهيئتين.

× ما عدد الدعاوى المحسومة في العام 2018، والتبقيّة منها، وأى الهيئات تشهد زخماً في حجم الدعاوى؟
- عدد دعاوى الهيئة الأولى المحسومة في عام 2018 هي 795 والمتبقية 2، وإن الهيئة الأولى تشهد زخماً في حجم الدعاوى لأن الهيئة الثانية حديثة النشأة تم تشكيلها بتاريخ 5/6/2018.

× هل حسمت جنایات كربلاء دعاوى ذات طابع إرهابي خلال 2018، وما هي

أكثر من 500 كاميرا تراقب الأمن في محاكم المحافظة

استئناف بابل تستقبل مكتب التصاريح الأمنية في مجلس القضاء الأعلى

بابل / مروان الفلأوي

99

استقبلت رئاسة محكمة استئناف بابل الاتحادية الشهر الماضي لجنة مكتب التصاريح الأمنية في مجلس القضاء الأعلى، واستعرض الجانبان آلية عمل المكتب والشعب الموجودة في رؤساء الاستئناف وأهمية عمل "التصاريح الأمنية" في الحفاظ على الأرواح والممتلكات.



■ جانب من اللقاء الذي ضم رئيس ومنتسبي محكمة استئناف بابل ولجنة مكتب التصاريح الأمنية في مجلس القضاء الأعلى

وتابع أن "الشعبة يقع على عاتقها أيضا ائجاز هويات السادة القضاة والموظفين والحراس القضائيين على الملأ الدائم والمؤقت وإصدار باجات الدخول للمراجعين".
ولفت المعاون القضائي إلى أن الشعبة أنجزت قاعدة بيانات للحراس القضائيين مع السادة القضاة من الحراس القضائيين على ملاك الرئاسة وتمت مفاتحة مديرية شرطة بابل والتأكيد على العاملين حراس شخصيين مع السادة القضاة من منتسبي الداخلية بغية تزويدنا بالمعلومات عنهم".
وخلص إلى أنه "تم رفع عدد من أسماء الموظفين والحراس القضائيين على ملاك ممن توجد بحقهم أوراق تحقيقية أو قضائية إلى مجلس القضاء الأعلى، ومازال العمل جاريا بهذا الشأن".

كاميرات، مع شاشات للمراقبة إضافية في مكتب رئيس الاستئناف ومكتب القاضي الأول في جميع المحاكم".
وأضاف أن "أفراد الشعبة يجرون زيارات مستمرة للاستعلامات والتشريفات لإعطاء التوجيهات عن كيفية استقبال المراجعين وتسليم واستلام الأمانات"، لافتا إلى "تجهيز المحكمة بأجهزة بابية حديثة للتفتيش".
وتابع محسن أن "تسديقا جرى مع مديرية الدفاع المدني في بابل لتدريب 12 حارسا قضائيا على مستوى عال ومكثف بشأن إجراءات السلامة الواجب اتخاذها في حالات الحريق أو التماس الكهربائي، مشيرا إلى "تسرية مطافئ حريق وتوزيعها حسب الحاجة إضافة للموجود وبمختلف الأحجام ونصب منظومة إنذار للحريق".

جميع المحاكم وأروقتها بها لأن لها الفضل في تقليص حجم المشكلات التي تحصل أثناء الدوام الرسمي وبعده. ونوه باسم بضرورة التواصل مع الأجهزة الأمنية في المحافظة لأجل التنسيق والتعاون المشترك لأن الجهتين يشتركان بالهم الأمني نفسه.
بدوره، أكد مدير شعبة التصاريح الأمنية علي عواد محسن أن "الشعبة تحظى بدعم رئيس الاستئناف من خلال اطلاعه المباشر على الأعمال المنجزة وتقديم كافة الاحتياجات من أجهزة ومعدات".
وعن الإنجازات التي تحققت أفاد عواد بأن "المحاكم كافة تمت تغطيتها بالكاميرات الثابتة والمتحركة ليبلغ العدد الكلي للكاميرات في قصر القضاء في بابل والمحكمة التابعة له 509

عبد الله باسم إلى "التصريح الأمني"، موضعا أنه أشبه بالوثيقة التي يحملها الموظف.
واستعرض باسم على شاشة الداتا شو" ماهية عمل التصاريح الأمنية، وتأسيس المكتب عام 2016 وتطور العمل فيه، مشددا على أن الغاية من وجود هذا المكتب هي منح التصريح الأمني للعاملين في مجلس القضاء الأعلى ودرجة اطلأهم على الكتب الرسمية ناهيك عن الحفاظ على الأمن في المؤسسة القضائية.
وأشار باسم إلى أن "عمل هذا المكتب يتطلب تمحيصا دقيقا قبل منح الموظف تصريحاً آمناً، لأن قرارات مكتب التصاريح الأمنية ستكون ملزمة في استبعاد الأشخاص المرفوض تصريحهم الأمني"، متناولا مراحل

وتحدث رئيس استئناف بابل القاضي حيدر جابر عن ضرورة وجود شعب التصاريح الأمنية في المحاكم لما لها من أهمية في الحفاظ على الأمن داخل المؤسسة القضائية، مؤكدا على ضرورة تمتع منتسبي المحاكم بحسب آمني عال لأن دور القضاء هي ملك لجميع المواطنين.
ولفت القاضي جابر إلى أن رئاسة الاستئناف تجري زيارات دائمة إلى محاكم بابل ويجري توجيه أفراد شعبة التصاريح الأمنية ودعمهم بشكل مستمر والعمل على تغطية المحاكم كافة بنظام الكاميرات ومطافئ الحريق ومنظومات الإنذار وتاهيل الاستعلامات والتشريفات".
من جانبه، تطرق مدير مكتب التصاريح الأمنية في مجلس القضاء الأعلى

عام على افتتاح محكمة الدورة . آلاف الدعاوى تشرح الإقبال الكبير

بغداد / علاء محمد

انه انطلاقا من مبدأ ضرورة وصول العدالة الى مستحقيها بالمعنى الدقيق من خلال الفصل في القضايا على النحو الصحيح ومصحوبا بالدقة والعدل والإنصاف وعلى مدى اثني عشر شهرا الماضية على افتتاح دار القضاء في الدورة بهدف التيسير على المواطنين وتقريب دور العدالة لهم حيث ساهمت دار القضاء في الدورة بالتخفيف عن كاهل المواطن ضمن الرقعة الجغرافية لمنطقة الدورة حيث انها تستقبل جميع الدعاوى التي يقيمها المواطنون".
وأضاف مجيد أن "دار القضاء في الدورة تسجل يوميا دعاوى كثيرة ومنها محكمة البداية ما يقارب 35 دعوى ومحكمة المواد الشخصية ما يقارب 5 عقود زواج للطائفة المسيحية والصابئة كما ان محكمة الجنج تستقبل يوميا 20 دعوى فضلا عن استقبال محكمة الاحوال الشخصية ما يقارب 50 دعوى و30 عقدا الزواج اما محكمة التحقيق فلها حصة الاسد من ذلك كونها تستقبل مايقارب 100 دعوى في اليوم الواحد".

وشارع 60 وابو دشير والبوعيثة وبلاد الشهداء وهور رجب وعرب جبور ومنطقة مصفى الدورة وهي مناطق واسعة وذات كثافة سكانية عالية".
ودعا القاضي الاول لدار القضاء في الدورة الى "تعزيز الكادر الوظيفي لكون المجمع يضم محكمة بداءة واحوال الشخصية ومحكمة تحقيق ومحكمة جنح ومحكمة المواد الشخصية فضلا عن تزايد اقبال المواطنين وذلك من اجل تغطية وانجاز جميع المعاملات التي تروج، مشيدا بـ"اهتمام معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان ورئيس محكمة استئناف الكرخ الانحائية ودورهم الكبير لتذليل الصعاب والعقبات".
وتابع ندان ان "جميع المعوقات من إضافة مشيدات للمحكمة وغيرها يسعى جاهدا لحلها كون مجلس القضاء وبعد افتتاح هذه المحكمة هدفه الاساسي لتقليل العبء على المواطنين وتفعيل دور القانون".
من جانبه، أكد مدير ادارة دار القضاء في الدورة ايمن مجيد

وأضاف ندان في حديث إلى "القضاء" أن الإقبال على المحكمة كبير جداً على الرغم من حداثة افتتاحها حتى ان اروقلة المحكمة لا تكفي لوجودهم احيانا مع أنه تم تنظيم قاعات انتظار لتلافي زخم المراجعين".
وتابع ندان أن "أعداد الدعاوى سجلت نموا كبيرا في جميع محاكم المجمع وهي التحقيق والاحوال الشخصية والبداة والجنح بل هو اكبر من النسب المتوقعة، إذ أن محكمة البداية سجلت أكثر من 2400 دعوى حتى الان إضافة الى أن محكمة الاحوال الشخصية سجلت أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة دعوى ومحكمة الجنح أكثر من خمسمائة وخمسين دعوى والتحقيق آلاف الشكاوى"، مبينا أن "السادة القضاة يحاولون جاهدين لحسم تلك الدعاوى".
وعن اختصاص المحكمة الجغرافي اشار الى ان "المناطق التي تقع ضمن الرقعة الجغرافية لقضاء الدورة هي حي الأثوريين والمهدية والمعلمين وابو طيارة والجمعية

على الرغم من حداثة افتتاحها، إلا أن الإقبال الكبير وزخم الدعاوى في دار القضاء في الدورة يضع المحكمة كقضاة ومنتسبين امام اختبار حقيقي تحت زخم الدعاوى وكثرة المراجعين.
مر عام كامل على افتتاح المحكمة شهدت خلاله وصول عشرات الاف الدعاوى في التحقيق والجنح والاحوال الشخصية والمواد الشخصية، وجرى العمل على قدم وساق في سبيل حسمها وإنجازها ضمن سقفها الزمنية المحددة.
إلى ذلك، قال القاضي جاسم حسين ندان قاضي أول مجمع دار القضاء في الدورة إن "هدف مجلس القضاء الأعلى من فتح محكمة جديدة في قضاء الدورة هو خدمة المواطنين وتطبيق القوانين وتفعيل دور القانون والتوسع في الخدمات وتقليل الجهد والتكاليف على المواطنين".

قضاة المثني يناقشون "حق الزوجة المطلقة في السكن وتطبيقاته القضائية"

99

المثني/ غسان مرزة

عقدت رئاسة محكمة استئناف المثني الاتحادية في مقرها ندوة شهرية قانونية ترأسها رئيس الاستئناف بحضور نوابه وعدد من السادة قضاة محاكم البداية والاحوال الشخصية في السماوة، وقد خصصت الندوة لمناقشة موضوع "حق الزوجة المطلقة في السكن وتطبيقاته القضائية".

وقال رئيس الاستئناف القاضي طالب حسن جبري في بداية الندوة أنه "من خلال الاطلاع على الأسباب الموجبة لقانون حق الزوجة المطلقة في السكني رقم 77 لسنة 1983 المعدل بالقانون رقم 2 لسنة 1994 نجد أن مبررات صدوره ترجع لاعتبارات العدالة"، لافتا إلى أن "كثيرا من الزوجات يبقين بلا ماوى بعد طلاقهن أو تفريقهن لذلك فان العدالة تقضي بأن تمنح الزوجة التي صدر الحكم بطلاقها أو تفريقها حق البقاء في الدار أو الشقة التي تسكنها

عن أعالتهم وكانوا يسكنون في دار الزوجة قبل الطلاق والاستمرار مع الزوجة في السكن فيها".
واستدرك حربي عند صدور الحكم بحق المطلقة في السكني تقوم مديرية التنفيذ المختصة بإخلاء الدار أو الشقة من الزوج ومن لا يجوز ان يسكنوا مع الزوجة وتبدأ مدة السنوات الثلاث من تاريخ الإخلاء وإذا اخلت الزوجة بالتزاماتها المنصوص عليها في القانون فلزوج ان يقيم الدعوى لإخلاء الدار أو الشقة وتسليمها خالية من الشواغل.
واكمل رئيس الاستئناف ان رأي قضاة محكمة التمييز استقر على الحكم للزوجة بحق السكني سواء كانت الدعوى ايقاع الطلاق أمام المحكمة او تصديق الطلاق وان القانون لم يشترط الدخول بالزوجة لغرض السكني بعد الطلاق".
وعرج على أنه نصت المادة السادسة من حق الزوجة المطلقة في السكني على انه اذا تأخر الزوج عن إخلاء الدار أو الشقة بعد تبليغه فيصدر المنفذ العدل بتغريمه مائة دينار عن كل يوم تأخير ونرى أن هذا المبلغ قليل جدا ونقترح تعديله بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي للبلد وبشكل لا يؤدي الى فوات الغاية من تشريع القانون.

الحقوق والالتزامات في عقد الإيجار تنتقل الى الزوجة وان على المحكمة ان تفصل في حق السكني مع الحكم الفاصل في الدعوى ولا تجوز المطالبة بهذا الحق في دعوى مستقلة حتى لو سهت المحكمة عن الفصل فيه.
وأشار الى أن تطالب الزوجة بهذا الحق أثناء نظر دعوى الطلاق او التفريق بعد أن تسالها المحكمة عن سكنها مع زوجها قبل الطلاق او التفريق دار او شقة مملوكة للزوج او مستأجرة وهذا القانون لا ينطبق على المطلقة التي كانت تسكن مع أهل زوجها او ضررتها في دار واحدة، وهناك حالات تحرم بها المطلقة من حق السكني وهي اذا رضيت بالطلاق او كان بسبب خيانتها الزوجية او نشوزها او التفريق نتيجة المخالعة او اذا كانت تملك دارا او شقة سكنية".
واسترسل حربي ان "القانون نص على عدم نفاذ التصرفات التي يقوم بها الزوج قبل ستة أشهر من وقوع الطلاق مثل نقل ملكية الدار أو الشقة والتي تؤدي الى حرمان المطلقة من حق السكني، كما فرض على المطلقة أن لا تؤجر الدار أو الشقة كلا او جزءا أو لا تحدث ضررا جسديا بها وان لا تسكن معها أي شخص عدا من كانوا تحت حضانتها ويجوز أن تسكن أحد محارمها أو لمن كان الزوج مسؤولا

مع زوجها مدة تكفيها لتهيئة مسكن بؤوبها لأن الزوج هو الأقدر على تهيئة مسكن لها، دفعا للضرر عليها، فيجب ان تمارسه من دون ان تلحق ضررا بالزوج".
ويستدرك القاضي حربي بأنه "من خلال التطبيق العملي تبين أن هناك جوانب من الخلل في هذا القانون تحتاج الى بيان وتوضيح ما جعله محلا للخلاف في القضاء العراقي".
وأضاف حربي أن "حق السكني هو من عناصر النفقة التي فرضها الشرع للزوجة في عصمة زوجها او المطلقة طلاقا رجعيًا أثناء العدة الشرعية وكذلك المطلقة البائن اذا كانت حاملا اما المطلقة طلاقا يائسا وهي حائل فقد اختلف الفقهاء بشأن استحقاقها للنفقة والسكني او للسكني فقط ولا نفقة لها، وبذلك لا حق للمطلقة في السكني بعد انتهاء فترة العدة الشهرية لا يستند على أساس شرعي".
وأوضح رئيس الاستئناف "في حين أن المشرع العراقي وبموجب القانون رقم 77 لسنة 1983 المعدل قد أعطى الحق للزوجة المطلقة حق السكني لمدة ثلاث سنوات بعد انتهاء عدتها الشرعية وبلا بدل اذا كانت الدار او الشقة مملوكة للزوج كلا او جزءا".
ويتابع "أما اذا كانت مستأجرة فان



يمكن للسادة القضاة والباحثين في الشأن القانوني ارسال مقالاتهم عبر البريد الالكتروني للمركز الاعلامي لمجلس القضاء الاعلى

علماً أن آراء الكتاب لا تعبر بالضرورة عن الموقف الرسمي للقضاء العراقي.

شاهد ملك



القاضي ناصر عمران

تحدث المصطلحات والمسميات الجنائية المتداولة وقعاً خاصاً لدى المتلقي العادي فضلا عن الباحث القانوني ولذا نقّة الاجتماعية منظومة زاخرة بمتابعة المثير والتميز من الحدث الاجتماعي— باعتبار الجريمة ظاهرة اجتماعية— سواء الواقعي منه المتداول اليومي أو ذلك الحدث الافتراضي الذي تشكله الاعمال الفنية والادبية واهمها الاعمال الروائية فلم يكن المجتمع العراقي بمنأى عن الاحداث التي تتناول ارتكاب الجريمة والبحث عن مرتكبيها ومراحل التحقيق فيها وصولاً الى حقيقتها سواء اكان ذلك واقعياً ام افتراضياً ناهيك عن الاحداث التي شهدتها العراق ما بعد التغيير في عام 2003.

القانونية ضده نهائياً وإخلاء سبيله اما اذا لم يقدم المتهم البيان الصحيح الكامل سواء كان ذلك بإخفائه عمداً أي امر ذي اهمية او بإدلائه بأقوال كاذبة فإن الفقرة (ب) من المادة نصت على اسقاط حق العفو عنه بقرار من محكمة الجنائيات وتتخذ ضده الاجراءات عن الجريمة التي عرض عليه العفو عنها او اية جريمة أخرى مرتبطة بها. وتعتبر اقواله التي ابداهها دليلاً ضده اي انها تعتبر بحكم الاقرار الصادر منه في الدعوى نفسها بصفته متهما مع التأكيد على ان صفة المتهم بالنسبة لشاهد ملك باقية حتى نتيجة القرار بالتحقيق الابتدائي وعلى ضوء ما تقرره محكمة الجنائيات.

اصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لسنة 1971 وان لم يذكر المصطلح بالنص وانما جاء ضمن مفهوم (عرض العفو على المتهم) فقد نصت المادة (1/129) الاصولية على ان (للقاضي التحقيق عرض العفو بموافقة محكمة الجنائيات لأسباب يدونها في المحضر على أي متهم جنائية بقصد الحصول على شهادته ضد مرتكبيها الاخرين بشرط ان يقدم المتهم بياناً صحيحاً كاملاً عنها، فإذا قبل هذا العرض تسمع شهادته وتبقى صفته متهماً حتى يصدر القرار في الدعوى ونصت الفقرة (ج) من المادة المذكور ان البيان الذي ادلى به المتهم الذي عرض العفو عليه صحيح كامل فتقرر وقف الاجراءات

تكون الجريمة غامضة او الحيلولة دون وقوع الجريمة مثاله الاعفاء من العقاب في جريمة الاتفاق الجنائي وفق المادة (58) من قانون العقوبات العراقي والذي نص على الكثير من حالات الاعفاء من العقوبة للمتهم المشتريك في ارتكاب الجريمة كما تضمنت قوانين عقابية نصوصاً مماثلة مثل قانون مكافحة الارهاب رقم 13 لسنة 2015 وقانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 وترجع جذور هذا المصطلح الى النظم الانجليزية (الانجلوسكسونية) ومنها نظام الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعفى الشاهد من العقوبة على جريمة كشف عنها وإن اشترك فيها،

وكان للدراما المصرية الأثر الكبير في التعريف بمصطلح (شاهد ملك) والذي يستعمل للدلالة على الشخص الذي يعفى من جريمة اشترك فيها بالعلم او بالفعل مقابل تقديم شهادته والاعتراف بالجريمة والإبلاغ عن باقي الجناة. وفي علم الجريمة و ملفات القضاء يطلق عليه الشاهد الملك، ويعني: الذي يكون داخلاً بالجريمة أصلاً، ولكنه يشهد على زملائه المشاركين معه بالجريمة، مقابل امتيازات خاصة، هذه الامتيازات تُتفق معه عليها، خاصة عندما تكون الجريمة كبيرة جداً، كجرائم القتل والسطو والاعمال الارهابية، أو الجرائم السياسية كجرائم تغيير الأنظمة بالقوة،

وبالتاكيد ان هذه المتابعة أنتجت ثقافة لا بأس بها في ادراك المعاني والمصطلحات الجنائية فصار هناك فرق بالفهم الاجتماعي العادي بين المتهم والمجرم وبين المشتكي والخبر وبين شاهد الإثبات وشاهد النفي وكشف الدلالة والكشف على محل الحادث إضافة الى نوع الجريمة مخالفة او جنحة او جنابة ولعل مصطلح (شاهد ملك) هو احد المفاهيم والمصطلحات الجنائية التي طرقت ذاكرة المتلقي تارةً بغرابية التسمية والربط بين مفردتي الشاهد والملك وتارةً بالفهم الفني عبر التأثير المباشر للأعمال الدرامية أو السينمائية التي حظت بالاهتمام والمتابعة الأمر والتي اوجدت اسقاطاتها الاجتماعية

99

التواصل الاجتماعي للقضاة



القاضي اياد محسن ضد

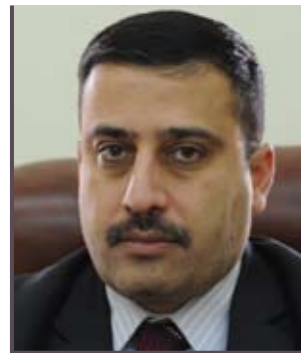
في ألمانيا فرضت عقوبة تأديبية على قاض لأنه نشر مقالاً دافع فيه عن رجل تعليم أقل لانتمائه لأحد الأحزاب السياسية، وقد ايدت المحكمة الفدرالية الألمانية العقوبة معتبرة ان القاضي خرق واجب الحياد والتجرد الذي يجب ان يتمتع به واقدم نفسه بنقاش سياسي لا يليق بحياد واستقلال القضاء، وإزاء ذلك يثار نقاش مهم في الوسط القضائي خاصة والوسط القانوني عامة عن حق القضاة في التعبير عن آرائهم وحدود هذا الحق والقيود المفروضة عليه والأسانيد القانونية لهذا الحق وما يفرض عليه من قيود.

ينظرونها مستقبلا وانه يفترض بهم وحتى في حال الظهور في وسائل الإعلام أو مواقع التواصل ان يتعدوا عن نقاشات السياسة وجذباً هناك حفاظاً على حيادهم واستقلالهم لان الناس تحترم السلطة القضائية وتتقن بها طالما بقيت محافظة على حيادها واستقلاليتها والحفاظ على هذا الاحترام وتلك الثقة امر ضروري للإبقاء على ثقة المواطن بنظام العدالة مع ضرورة ان تجد كل سلطة قضائية وسائل محددة وان تضع آليات مناسبة للتعامل مع الإعلام وتزويده بالمعلومات عن القضايا التي تهم الشأن العام حيث لا بد من إيجاد علاقة بين الزمن القضائي والزمن الاعلامي والعمل على أن يلتقيا في صناعة لحظة مضبوطة تجمع بين احترام خصوصية السلطة القضائية وبين حق الإعلام في الحصول على المعلومة.

او اجتماعية من الممكن ان تعرض قضاياها أمامهم مستقبلا ما يفقدهم جانب الحياد ويجعل الخصوم يشعرون بالقلق والتعبير عن رأيه بوجود ان يكون ذلك برزاسة وحياد يحفظ من خلاله كرامة الوظيفة القضائية واحترام الناس لاستقلاليتها وهذا بالتحديد ما اكدت عليه مبادئ بنغالور التي اقرت في الهند عام 2001 والتي تتعلق بالسلوك القضائي. صحيح ان هذه المبادئ اعطت للقاضي حق وحرية التعبير عن رأيه لكنها قيدت ذلك بوجود التحفظ والحفاظ على الحياد والابتعاد عن إبداء رأي في مواضع يثار حولها نقاش، ولأسباب ذاتها فان مدونات السلوك في اغلب الدول منعت القضاة من اشاء موقع للتواصل الاجتماعي في الفيس بوك والتويتر بداعي منع القضاة من الإدلاء بآراء ذات جنبتات سياسية

مدونات السلوك القضائي في اغلب الدول كمصر والمغرب والجزائر وكويت وبلجيكا والمانيا قيدت حق القاضي في التعبير عن رأيه بوجود ان يكون ذلك برزاسة وحياد يحفظ من خلاله كرامة الوظيفة القضائية واحترام الناس لاستقلاليتها وهذا بالتحديد ما اكدت عليه مبادئ بنغالور التي اقرت في الهند عام 2001 والتي تتعلق بالسلوك القضائي. صحيح ان هذه المبادئ اعطت للقاضي حق وحرية التعبير عن رأيه لكنها قيدت ذلك بوجود التحفظ والحفاظ على الحياد والابتعاد عن إبداء رأي في مواضع يثار حولها نقاش، ولأسباب ذاتها فان مدونات السلوك في اغلب الدول منعت القضاة من اشاء موقع للتواصل الاجتماعي في الفيس بوك والتويتر بداعي منع القضاة من الإدلاء بآراء ذات جنبتات سياسية

القضاء الجنائي



القاضي علي كمال

كان حق فرض العقاب يقوم به الافراد انفسهم وكان ذلك الحق ينحصر في الثار والانتقام الخاص الذي يتم باستخدام القوة المادية ضد المعتدي ثم انتقل هذا الحق لرب الاسرة ثم منه الى شيخ القبيلة وعندما تطور الامر الى انضمام القبائل تحت نظام تقوم على رأسه سلطة موحدة يخضع لها الجميع اي عندما نشأت الدولة بدأت تفرض نظامي القصاص والدية في صورة ملزمة وعادلة وقد عدلت الدولة تدريجياً عن هذين النظامين واصبح القصاص من حقوقها الأساسية واختفت نهائياً فكرة الانتقام الفردي الذي تحول الى ما يمكن ان نطلق عليه انتقاماً جماعياً توقعه الدولة بدلا من الأفراد على مرتكبي الجرائم وقد أصبح العقاب هو وسيلة الدولة لتحقيق غاياتها في تأمين المصالح يطلق في المجتمعات الانسانية.

وهذا التحرك يتم بهدف اظهار سلطان الدولة ازاء مخلفته القانون وحماية المجتمع من ارتكاب جرائم جديدة لا بد ان تقع لو لم تلق الجريمة السابقة جزاءها وقد دلت التجارب على ان النفس الإنسانية لا يجدي في الحد من جنوحها نحو العدوان والعنف والاضطراب ما يسمى وخز الضمير والتهديد بعذاب الآخرة لذلك لابد من قهر خارجي يكمل دور الخبز الداخلي الاضطراب وتعم الفوضى مع وجود الدولة والقانون والجهاز القضائي ويكون ذلك عندما تتراخى الدولة في اداء وظائفها ازاء السلوك المنافي للقانون وتتهامل في تحقيق العدالة ويكون ذلك ايضا اذا أصاب الجهاز القضائي للدولة الخلل فحين لا يجد الناس دولة تسهر على ضمان حقوقهم وحمايتهم وجهازاً قضائياً

قادراً على تطبيق القانون بشكل فعال وسريع وحاكم يضطرون لأن يقيموا بانفسهم ما يتصورونه حقاً وعدلاً وتلك هي الحياة الغاب بالتاكيد. ومن اجل ذلك وجد القانون الجنائي فكان تعبيراً عن إرادة المشرع ممثلة بالدولة قائماً على الأسس والمعايير والاختيارات التي قررتتها الدولة مستلهما الواقع ومتطلبات تغييره والحاجات الأساسية للمجتمع وأحلت طبيعة القانون النظام الدولية او الإخلال بالنظام العام للمجمع او الاعتداء على حقوق وهكذا نجد ان القانون الجنائي لفرعية العقابي والاجرائي هو ذراع الدولة وادائها في تحقيق سيادة القانون ومبادئ العدالة وتحقيق الالتزام وقدمت الجزاء المادي على من ينتهك القواعد القانونية التي سنتها الدولة.

ولهذا نجد ان التشريعات التي صدرت في فرنسا عقب الثورة قد اولت اهتماماً كبيراً بجرائم الاموال لتحقيق مصالح الطبقة البرجوازية في صيانة ما كدسته من اموال بينما نجد ان القانون الألماني قد قسم الجرائم الى جنح وجنابات تبعاً للمصلحة الاجتماعية التي يحميها النظام العقابي وهكذا نجد ان التشريع العقابي اصبح من اختصاص الدولة تصدره لحماية المصالح الاجتماعية وكان لابد من اداة تطبيق الدولة من خلالها وبواسطتها ذلك التشريع وبالصورة التي تحقق حماية للمصالح الاجتماعية فكان القضاء الجنائي ذراع الدولة وادائها ووسيلتها لتحقيق تلك الغايات فحين يجري القضاء محاكمة المتهم وينزل العقاب به بعد اثبات نسبة الجريمة اليه فان ذلك يعني ان الدولة تحركت لتطبيق القاعدة القانونية التي قد وضعتها لحماية المصالح الاجتماعية.

عين قانونية

الاختصاص المدني للادعاء العام

منح قانون الادعاء العام الجديد رقم 49 لسنة 2017 مهام واختصاصات جسيمة لجهاز الادعاء العام، وتلك الاختصاصات تتعلق بجوانب مختلفة منها جزائي ومنها مدني، ومنها اختصاصات خارج المحاكم والاختصاص المدني للادعاء العام، بشكله الحالي، لم يكن موجودا في القانون السابق رقم 159 لسنة 1979، بل تمت اضافته في القانون الجديد ليتوافق مع التوجه الجديد للدولة العراقية المتمثل بتفعيل دور الادعاء العام في محاربة الفساد، وإلغاء بعض الجهات الرقابية وتحويل اختصاصاتها الى الادعاء العام. حيث تم استحداث منصب معاون الادعاء العام في كافة دوائر ووزارات الدولة، ليقوم بوظيفة تمثيل الدولة او الحق العام في كل دعوى تكون الدولة طرفا فيها ويكون خصما الى جانب الممثل القانوني.

حسب ما نصت عليه المادة 2، ونلاحظ ان عبارة (ويكون خصما) تعني ان على معاون الادعاء العام ان يتخذ كافة الاجراءات القانونية في سبيل الدفاع عن حقوق الدولة، ومنها الطعن استئنافا وتمييزا وتصحيحا واعتراضا في الدعاوى التي تكون الدولة طرفا فيها وتقديم الدفوع القانونية في كافة مراحل التقاضي.

علما ان هذه المادة مازالت غير مفعلة، حيث لم يتم استحداث هذا المنصب واقعا، بل في القانون فقط. أما المادة 5 فإنها تحدثت عن الادعاء العام بصورة عامة، حيث نصت على ان يتولى الادعاء العام إقامة الدعوى بالحق العام وقضايا الفساد المالي والإداري ومتابعتها استنادا الى قانون اصول المحاكمات الجزائية، وكذلك الحضور في الدعاوى المدنية التي تكون الدولة طرفا فيها او متعلقة بالحقوق المدنية الناشئة للدولة عن الدعاوى الجزائية وبيان اقواله ومطالعته ومراجعة طرق الطعن في القرارات والاحكام الصادرة في تلك الدعاوى ومتابعتها. نلاحظ ان المشرع اكد على ضرورة ان يكون دور الادعاء العام في القضايا المدنية وتحديدًا في القضايا التي تكون الدولة طرفا فيها، مشابهًا لدوره في القضايا الجزائية، وهو إجراء صحيح ويتفق مع القانون والدستور، حيث ان الاختصاص الاصيل للادعاء العام وحسب نص المادة الأولى منه هو الحفاظ على المال العام وحماية النظم العام للدولة، وان من أهم وأبرز الوسائل التي يتم من خلالها الحفاظ على المال العام، هو مساندة دوائر الدولة التي لها حقوق بدمية الغير، او التي تقام الدعاوى ضدها، للمطالبة بالتعويض او المطالبة بأية أمور أخرى، وهي دعاوى

كثيرة، خصوصا تلك الدعاوى التي تتعلق بالتعويض استنادا لاحكام قانون حياة دعاوى الملكية. تنتظر من جهاز الادعاء العام ان يفعل الجانب المدني من اختصاصاته ليكون سندا لدوائر الدولة في مواجهة الخصوم امام المحاكم المدنية، ولصيانة حقوق الدولة امام المحاكم.



سلام مكي

قضاة عراقيون

القاضي فتحي الجوّاري

ولد القاضي فتحي عبد الرضا الجوّاري في 1942/7/1 وقد اشتهر بلقب عائلته الجوّاري العائلة العراقية المعروفة بالحرم والخصال الحميدة. التحق بكلية الحقوق وأكمل الدراسة الجامعية منها أياها بتفوق وخرج سنة 1966. بعد ان أنهى الدراسة في كلية الحقوق دخل الوظيفة لأول مرة في 11/6/1961 واستمر فيها، ثم التحق بالمعهد القضائي وتخرج منه بتاريخ 1978/6/21، واشغل مناصب قضائية عدة أبرزها وظيفة نائب مدع عام في رئاسة الادعاء العام حيث باشر بالعمل فيه بتاريخ 1978/7/10، واجتهد فيه ثم تقدم في المناصب القضائية حيث انتدب الى وظيفة قاض بتاريخ 1981/6/4.

استمر في الإبداع بعمله القضائي حتى أحيل على التقاعد قبل بلوغه السن القانونية في 1988/10/26، منصرفاً لمزاولة مهنة المحاماة خدمة لهذه المهنة المقدسة للفترة من 1988/11/14 ولغاية 2004/1/14.

وكان رحمه الله يعد الوظيفة أمانة وخدمة اجتماعية وليست امتيازاً على الغير حيث جرى إعادته الى الوظيفة كقاض في 15/1/2004، وكان المرحوم يتصرف على سجيته مع جميع الناس فقد كان للترية والبيئة أثرهما في تصرفاته وسلوكه البسيط وعمل بنظام ودقة في مجال اختصاصه من خلال معرفته بحقوق الآخرين وكان يعمل بجوهر العدالة، وكان ينصح الشباب من القضاة بضرورة مواصلة الدراسة والتعمق في البحث والاستقصاء عند

موجز المحاكم

مسؤول تفخيخ

قضت المحكمة الجنائية المركزية في رئاسة محكمة استئناف الرضاة الاتحادية حكماً بالإعدام شنقاً بحق مدان يعمل مسؤول كتيبة تصفيح وتدريب العجلات في تنظيم داعش. وقال مراسل القضاء إن المحكمة الجنائية المركزية نظرت قضية اراهابي، يعمل مسؤول كتيبة تصفيح وتدريب العجلات في التنظيم اراهابي.

وكشف المراسل أن المتهم اعترف امام المحكمة المركزية بانتماؤه الى تنظيم داعش اراهابي في عام 2015 والتحاقه بعدد من الدورات التدريبية، لافتاً ان المدان كلف بواجب تجهيز ونقل العبوات الناسفة والمتفجرات اللازمة لتفخيخ العجلات، لينصب بعدها مسؤول عن كتيبة التصفيح والتدريب في التنظيم اراهابي. واذف المراسل ان المحكمة اصدرت حكمها وفق لاحكام المادة الرابعة 1 من قانون مكافحة الارهاب رقم (13) لسنة 2005.

عملة مزيفة

اصدرت محكمة جنبايات بابل حكماً بالحبس لمدة سنتين ضد مدان بحيازة مبالغ نقدية مزيفة بقصد ترويجها. وذكر مراسل القضاء في بابل ان الهيئة الثنائية في محكمة جنبايات بابل نظرت قضية مدان بالتعامل بالعملة المزيفة وقضت حكماً ضده بالحبس الشديد لمدة سنتين وفق احكام المادة 1/52/1 من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004.

واقاد المراسل بان معلومات أمنية قادت الى القبض عليه بالجرم المشهود وهو يحمل مبالغ مزيفة من فئة الخمسة والعشرة آلاف دينار في منطقة الحمزة الغربي جنوبي شرق بابل. وتابع المراسل ان المحكمة قررت ايضا مصادرة المبلغ المزيف المضبوط والبالغ مليوناً وأربعون ألف دينار.

توقيف محام

صدقت محكمة تحقيق قضايا النزاهة في البصرة اقوال احد المحامين ادعى معرفته برئيس جنبايات البصرة لغرض التوسط لديه وتخفيف العقوبة عن احد المتهمين. وأوضح مراسل القضاء أن محامياً صدقت اعترافاته من قبل محكمة تحقيق قضايا النزاهة في البصرة بعد اللقاء القبض عليه وهو يحاول التوسط لتخفيف عقوبة منهم.

واضاف ان المتهم اعترف امام المحكمة بأنه حاول التوسط بعد ادعائه انه صديق رئيس جنبايات البصرة والذي بدوره يتقوم بتخفيف العقوبة عن احد المتهمين المتاجررين بالمخدرات والذي حكمت عليه المحكمة بالسجن مدة خمس عشرة سنة. وأشار الى ان المحكمة صدقت اقوال المتهم وفقاً لاحكام المادة 308 من قانون العقوبات العراقي وبصدد إحالته على محكمة الموضوع.

قلم القاضي

الإثبات في العقود الالكترونية

بات الأمر يخرج عن المألوف، فالعالم يتغير ويتجه الى العالم الرقمي ولم تعد المستندات الكتابية الوحيدة في مجال الإثبات بل أخذت المستندات الالكترونية مجالها الواسع في كافة المجالات واصبح الأمر يتطلب معه ان تشرع قوانين تواكب التطور الحاصل في الثورة الرقمية والمعلوماتية حيث تكنولوجيا المعلومات أصبحت تشكل الجهاز العصبي للمجتمعات الحديثة، استقر العمل سابقا على تدوين المحررات الرسمية والعبادية على الأوراق وبالحرروف الخاصة بلغة المتعاقدين أو اللغة التي يعتمدانها لتحرير العقد، وإن اللجوء إلى تدوين المحررات على وسائط إلكترونية من خلال مضام كهربائية وتحويلها على اللغة التي يفهما الحاسب الآلي يثير التساؤل عن مدى اعتبار المحرر الإلكتروني من قبيل الكتابة. الأمر الذي يتطلب ان نعرف ماهو السند الالكتروني.

الحقيقة ليس هناك تعريف محدد ولكن وردت تعريفات متشابهة مرتكزة في غالبيتها على التعريف الذي ورد في القانون النموذجي للافنوسترال، حيث اهتم فقهاء القانون ووضعوا عدة تعريفات، منها يقصد بالسند الإلكتروني تلك الرسالة التي تتضمن معلومات تنشأ أو تدمج، أو تخزن، أو ترسل أو تستقبل كلياً أو جزئياً بوسيلة إلكترونية أو رقمية أو صوتية أو بآية وسيلة أخرى مشابه. اما المشرع العراقي في القانون رقم 78 لسنة 2012 قانون قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية عرف المستندات الالكترونية بانها هي: المحررات والوثائق التي تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل كلياً أو جزئياً بوسائل الكترونية بما في ذلك تبادل البيانات الفوتنيا أو البريد الإلكتروني أو البرق أو التلكس أو النسخ البرقي ويحمل توقيعاً الكترونياً، كما اشارت المادة 13 من القانون المذكور الى حجية تلك المستندات وطرق إثباتها.

حيث نصت اولاً: تكون للمستندات الالكترونية والكتابة الالكترونية والعقود الالكترونية ذات الحجية القانونية لمبليتها الورقية اذا توافرت فيها الشروط التالية:

أ- ان تكون المعلومات الواردة فيها قابلة للحفظ والتخزين بحيث يمكن استرجاعها في أي وقت.
ب- امكانية الاحتفاظ بها بالشكل الذي تم انشاؤها اورسالها او تسلمها بها باي شكل يسهل به اثبات دقة المعلومات التي ورد فيها عند انشائها او ارسالها او تسلمها بما لايقبل التعديل بالاضافة الى الحذف. ج. ان تكون المعلومات الواردة فيها دالة على من ينشئها او يتسلمها وتاريخ ووقت ارسالها وتسلمها.

ثالثاً. يجوز للموقع او المرسل اليه اثبات صحة المستند الالكتروني بجميع طرق الإثبات الأخرى لاشك ان السند الكتابي قبل ظهور الثورة الرقمية كان يعتبر

كافة القوانين تعامل المحرر الكتابي على أنه أقوى أدلة الإثبات التي تقدم للقاضي في إثبات الحق محل الدعوى إلا ان هذا الأمر لم يعد موجودا في ظل ظهور التكنولوجيا الحديثة و ثورة المعلومات و الاتصالات، التي نتج عنها دليل اثبات جديد هو العقد الالكتروني والتوقيع الالكتروني.



القاضي عماد عبد الله

جنايات بابل: صيدلي خبأ أدوية غير مرخصة يواجه الحبس

مرحلتي التحقيق والمحاكمة حول تعامله بالأدوية المضبوطة ومحاولة إخفائها ونقلها من مكان إلى آخر والتي تبين أنها غير مرخصة وهي بكميات كبيرة، وكذلك استتمعت المحكمة إلى أقوال الشهود والمفرزة القابضة وقريئة هروب المتهم، ووجدت أن الأدلة كافية لتجريمه وأن فعله ينطبق وحكم القرار 1/39/ج/د المعدل بالقرار 135 لسنة 1996.

إلى ذلك، راعت المحكمة كون المتهم شابا وفي مقتبل العمر ولغرض إتاحة الفرصة له بتقويم سلوكه فقضت حكما عليه بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات وبغرامة مالية.

وقررت المحكمة في حكمها مصادرة الأدوية المضبوطة، والاحتفاظ لدائرة صحة بابل بحق المطالبة بالتعويض أمام المحاكم المدنية المختصة بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

وأضاف أن الأدوية ملأت غرفة في السدار وأخرى وضعت في الحديقة لأن الغرفة لم تكفها، وفي اليوم التالي حضرت مفازن الشرطة وضبطوا تلك الأدوية التي تعود إلى (مصطفى) بصفة أمانة. بدوره، يقول المدان مصطفى في محضر اعترافاته إن الأدوية المخزنة تعود للمتهم المفرقة قضيته (أحمد) وهو ابن خاله الذي يدير الصيدلية التي يعمل فيها، لافتا إلى أن الأخير طلب منه إيجاد مخزن لهذه الأدوية فعملها ووضعها في دار في منطقة النيل. وذكر أن المتهم أحمد موقوف على ذمة قضية أخرى تتعلق بالأدوية، وعندما علم بأن الأدوية ضبطت من قبل المفازن الأمنية طلب مني أن أدعي بأن الأدوية من جاندها وجدت محكمة الجنبايات أن الأدلة المتحصلة في الدعوى هي الاعتراف الماويل للمتهم في

بابل / مروان الفتلاوي

وفقا للمعلومات وردت إلى مديرية مكافحة الجريمة المنظمة في بابل تمكنت مفرزة أمنية من ضبط آلاف العلب من الأدوية مخزنة في أحد الدور في ناحية النيل شمالي بابل. وأشار كتاب المركز الوطني للرقابة والبحوث الدوائية أن بعض هذه الأدوية غير مسجلة في وزارة الصحة وأخرى منتهية الصلاحية. ويقول صاحب السدار التي خزنت فيها الأدوية في محضر تدوين أقواله امام قاضي التحقيق أنه تلقى اتصالا من (مصطفى) وهو صيدلي يدير إحدى الصيدليات المعروفة في الحلة ليطلب منه مساعدته بحفظ الأدوية، لافتا إلى أنه أبدى موافقته من دون أن يسأل عن مصدر الأدوية.

المقاصة وأثرها القانوني

المقاصة: هي إسقاط دين مطلوب لشخص من غريمه في مقابلة دين مطلوب من ذلك الشخص لغريمه. والمقاصة اما جبرية تحصل بقوة القانون او اختيارية تحصل بتراضي المتدينين، ويشترط للحصول المقاصة الجبرية اتحاد الدينين جنسا ووصفا وحلولا وقوة وضعفا، ولا يشترط ذلك في المقاصة الاختيارية فان كان الدينان من جنسين مختلفين او متفاوتين في الوصف او مؤجلين، او احدهما حالا والاخر مؤجلا او احدهما قويا والاخر ضعيفا فلا يلتقيان قصاصا إلا بتراضي

المتدينين سواء اتحد سببهما او اختلف. المادة 410/ من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 نصت على أنه (اذا كان للوديع دين على صاحب الوديعة والدين والوديعة من جنس واحد او كان للغاصب دين على صاحب العين المغلوبة من جنسها فلا تصير الوديعة او العين المغلوبة قصاصا بالدين الا اذا تقاص الطرفين بالتراضي. اما اثارها فقد نصت المادة 413/ مدني ان المقاصة تقع بقدر الأقل من الدينين، ولا تقع الا اذا تمسك بها من له مصلحة فيها.

الاستمارة الالكترونية لخدمة عقد الزواج

تقدم هذه الخدمة استمارة طلب عقد الزواج عبر الشبكة العنكبوتية لتسجيل البيانات الخاصة بطرفي العقد (المتقدمين لطلب الزواج) لغرض تسهيل كافة الاجراءات الروتينية للعقد وتحديد موعد الحضور الى المحكمة عن طريق استلام رسالة نصية عبر موبايل الزوج والزوجة لغرض حضورهم الى المحكمة المحددة من قبل طالب العقد، لغرض اجراء العقد امام السيد القاضي.

<https://www.hjc.iq>



جمهورية العراق
Republic Of Iraq
مجلس القضاء الأعلى
Supreme Judicial Council

الاستمارة الالكترونية لخدمة عقد الزواج

تقدم هذه الخدمة استمارة طلب عقد الزواج عبر الشبكة العنكبوتية لتسجيل البيانات الخاصة بطرفي العقد (المتقدمين لطلب الزواج) لغرض تسهيل كافة الاجراءات الروتينية للعقد وتحديد موعد الحضور الى المحكمة عن طريق استلام رسالة نصية عبر موبايل الزوج والزوجة لغرض حضورهم الى المحكمة المحددة من قبل طالب العقد، لغرض اجراء العقد امام السيد القاضي.

<https://www.hjc.iq>